وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج –
University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

الاتجاهات التمويلية للبنوك الإسلامية في الجزائر

دراسة حالة بنك السلام الجزائر.

من إعداد الطلبة:

* مخالفية نورالدين*

* خلفاوي يوسف*

تحت اشراف الأستاذ:

د. صغور فريد

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى اليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له)

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل نحمد الله عز وجل ونشكره على ان وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ المشرف "صغور فريد" الذي رافقنا طيلة هذ البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عز وجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله عنا كل خير.

إهداء

الى من كانت ينبوع العطاء بحبها وحكمتها

وتوجيهها أمي الغالية بارك الله في عمرها والى السند والدعم الثابت لي في الحياة أبي أ

بارك الله في عمره وأطاله

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي خواتي وأخواتي الأعزاء .

والى رفقاء الدرب في الحياة أصدقائي.

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع راجيا من المولى العلي القدير ان يتقبله مني على الوجه

الأكمل والحسن.

خ. يوسف

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الاتجاهات التمويلية للبنوك الإسلامية، من خلال كشف توزيعها حسب شكلها، آجالها، جودتها، طبيعة المتعاملين الاقتصادين الحاصلين على عملية التمويل والتوزيع الجغرافي لها؛

وقد تناولت الدراسة هذه الظاهرة في بنك السلام خلال الفترة 2018-2021 وقد توصلت الى أن التمويل يكون بنسبة أكبر للمؤسسات الخاصة والأفراد على عكس المؤسسات العمومية، كما أنه كلما كان أجل الاستحقاق قصير كلما توسع بنك السلام في منح التمويلات، أما جغرافيا فكان التمويل دائما أكبر في منطقة الوسط.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، التمويل، بنك السلام الجزائر.

Abstract:

This study aimed to clarify the financing trends of Islamic banks by revealing their distribution according to their form, maturity, quality, the nature of the economic actors obtaining the financing, and its geographical distribution. The study focused on this phenomenon in Bank Al-Salam during the period 2018-2021 and found that financing was predominantly directed towards private institutions and individuals, as opposed to public institutions.

Furthermore, the study showed that the shorter the maturity period, the more Bank Al-Salam expanded its financing operations. Geographically, financing was consistently higher in the central region.

Key words: Islamic Banks, Financing, Bank Al-Salam Algeria.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

إهداء .....

الملخص..... I

فهرس المحتويات II

قائمة الجداول IV

قائمة الاشكال V

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة 6

تمهيد 7

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية..... 8

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وتطورها..... 8

المطلب الثاني: أهداف وخصائص البنوك الإسلامية 15

المطلب الثالث: قواعد وضوابط البنوك الإسلامية. 20

المبحث الثاني: التمويل في البنوك الإسلامية..... 22

المطلب الأول: مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية. 22

المطلب الثاني: أهداف التمويل في البنوك الإسلامية. 24

المطلب الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية 25

خلاصة الفصل..... 34

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة..... 35

تمهيد 36

المبحث الأول: التعريف ببنك السلام –الجزائر– 37

المطلب الأول: التعريف ببنك السلام. 37

المطلب الثاني: منتجات والمؤشرات المالية لبنك السلام–الجزائر- 39

المبحث الثاني: اتجاهات التمويل ببنك السلام الجزائر 44
المطلب الأول: التمويل من حيث الشكل في بنك السلام الجزائر 44
المطلب الثاني: التمويل حسب التوزيع الجغرافي..... 46
المطلب الثالث: التمويل حسب أجال التسديد..... 48
خلاصة الفصل..... 50
الخاتمة 51
قائمة المراجع..... 55

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 : تطور إجمالي الأصول في بنك السلام(2014-2021) -مليون دينار جزائري-..... 40
الجدول رقم 2: تطور حقوق المساهمين في بنك السلام (2014-2021) (مليون دينار جزائري) 41
الجدول رقم 3: تطور إجمالي الودائع في بنك السلام 2014-2019 (مليون دينار جزائري)..... 42
الجدول رقم 4: توزيع التمويلات حسب الشكل خلال الفترة 2018-2021 44
الجدول رقم 5: تطور قيمة التمويل حسب التوزيع الجغرافي خلال 2018-2021 46
الجدول رقم 6: النسب المئوية لتوزيع التمويلات حسب المناطق الجغرافية للفترة 2018-2021 47
الجدول رقم 7: تطور قيمة التمويل حسب أجال التسديد لبنك السلام الجزائر خلال2018-2021..... 48

قائمة الاشكال

الشكل رقم 1: أعمدة بيانية تبين تطور إجمالي الأصول. 41
الشكل رقم 2: أعمدة بيانية تبين تطور حقوق المساهمين. 42
الشكل رقم 3: أعمدة بيانية تبين تطور حجم الودائع. 43
الشكل رقم 4: النسب المئوية لتوزيع التمويلات في بنك السلام حسب المتعامل الاقتصادي خلال الفترة 2018-2021..... 45
الشكل رقم 5: النسب المئوية لتوزيع التمويلات في بنك السلام حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2018-2021 48
الشكل رقم 6: تطور قيمة التمويل حسب أجال التسديد لبنك السلام الجزائر خلال2018-2021..... 49

مقدمة

مقدمة

تعتبر البنوك الإسلامية من أهم المؤسسات في تنشيط حركة الاقتصاد العالمي، حيث شهد الربع الأخير من القرن العشرين، نشأة وتطور البنوك الإسلامية وانتشارها داخل العالم الإسلامي وخارجه، متبعة في ذلك فكرا اقتصاديا متميز طرحته في مجال المعاملات المالية والمصرفية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي كبديل للممارسات لدى البنوك التقليدية، خاصة بعد فشل هذه الأخيرة في الاستجابة للتطور الاقتصادي، وما خلقته من عدم الانصاف في توزيع الدخل، والتراكم السريع للديون وما انجر عنه من تبعات ونتائج سياسية واقتصادية واجتماعية.

ويعتبر الربا من أهم المشكلات التي ابتليت بها الأمم منذ العصور القديمة، لما له من آثار جسيمة على الاقتصاد، ويعتبر المبرر الرئيسي الذي جاءت من أجله البنوك الإسلامية، وساهمت في ودحره ومحاولة القضاء عليه بمختلف الأساليب والصيغ التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

ووضعت البنوك الإسلامية منهجا في التمويل يختلف عن غيرها في البنوك الأخرى، حيث تعمل على تقديم مجموعة من الخدمات البنكية لتعبئة الفائض من خلال صيغ وأساليب تمويلية تلائم أنواع الأنشطة بمختلف أنواعها، ويمكن تطبيقها في مختلف الآجال وتوظيفها توظيفا رشيدا، وذلك بتكيفها مع متطلبات العصر الحديث ووفق الشريعة الإسلامية.

قطعت البنوك الإسلامية مند بداية ظهورها في العقد السابع من القرن الماضي، شوطا كبيرا من الزمن استطاعت من خلاله تحقيق الكثير من الانجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة للبلدان التي تعمل داخلها، كما استطاعت إحياء النشاط في التعامل القائم على أحكام الشريعة الإسلامية، بعد أن كان يقرب من التلاشي . ولم يعد تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية حكرا على المصارف الإسلامية المتخصصة فحسب بل أصبح بإمكان المصارف التقليدية ومصارف الاستثمار تقديم هذه الخدمات بل وتعدى إلى المصارف العالمية، حيث أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك الإسلامية وفعاليتها، والتالي يكمن دورها الأساسي في تفعيل تمويل النشاط الاقتصادي لذلك خصصنا دراستنا هذه موضوع الاتجاهات التمويلية للبنوك الإسلامية.

و عليه فإن التوسع في منح التمويل من طرف البنوك الإسلامية ، هو الهدف الوسيط من أجل تحقيق الأهداف المرجوة و النهائية من الأداء المصرفي بصفة عامة ، فالتطور و الازدهار بل تحقيق النتائج المسطرة أو المرجوة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمهام الموكلة للبنك في اطار تنفيذ السياسات المعتمدة للوصول للنتائج و التوقعات التي يهدف إليها البنك ، ولعل السياسة التمويلية الرشيدة المبنية على أسس و قواعد تراعى حجم

المخاطر مقارنة مع حجم العوائد ، من أهم الوظائف الأساسية للبنك الإسلامي في ظل القواعد و المبادئ الإسلامية التي تتماشى مع الكيفيات و الطرق المشروعة في منح التمويلات.

أولا: الإشكالية:

بناء على ما تقدمنا به، فإن إشكالية البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي اتجاهات بنك السلام في عملية التمويل؟ وكيف تتوزع التمويلات في بنك السلام؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية، نوردها كما يلي:

- ما هي البنوك الإسلامية؟ ما هي أهم وظائفها؟
- كيف يوزع بنك السلام تمويلاته بين المتعاملين الاقتصاديين وبين المنطق الجغرافية في الجزائر؟
- كيف يوزع بنك السلام تمويلاته بين المناطق الجغرافية في الجزائر؟
- كيف يوزع بنك السلام تمويلاته حسب آجالها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

قصد الإجابة على الأسئلة الفرعية، ستنطلق دراستنا من الفرضيات التالية:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا.
- البنوك الإسلامية وهي مؤسسات مالية تمول المتعاملين الاقتصاديين على اختلافهم.
- البنوك الإسلامية يمتد تمويلها للمشاريع لكافة المناطق الجغرافية دون استثناء.
- البنوك الاسلامية تقوم بالتمويل حسب آجال الاستحقاق المختلفة من قصيرة الأجل، المتوسطة والطويلة.

ثالثا: أهمية الدراسة.

البنوك الإسلامية من أهم المواضيع ذات الأهمية البالغة، تكمن هذه الأخيرة فيما يلي:

- ✓ انتشار البنوك الإسلامية عبر مختلف دول العالم حيث أصبح لها طابع علمي جعل باحثين والمفكرين يهتمون بها.
- ✓ تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة على القرار التمويلي للبنوك الإسلامية.
- ✓ نجاح بعض الدول الإسلامية التي حولت بنوكها الربوية إلى بنوك إسلامية كباكستان والسودان.
- ✓ كون الاتجاه التمويلي قرار أساسي لجميع البنوك وأمرا ضروريا لاستمراريتها، فهو يعد غاية يتطلع إليها المستثمرين.

رابعا: أهداف الدراسة.

نهدف من خلال دراستنا إلى الوصول إلى ما يلي:

- ✓ الإلمام بالمصارف الإسلامية وخصائصها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، المصادر والاستخدامات.
- ✓ الإحاطة بأهم جوانب البنوك الإسلامية، من اجل التعرف عليها أكثر من حيث الخدمات التي تقدمها لزبائنها، واستثمار أموالهم، وهذا حتى يصبح الجميع على دراية بعمل هذه البنوك.
- ✓ تسليط الضوء على البنوك الإسلامية والمؤشرات التي تستخدمها في منح التمويل.
- ✓ دراسة تطور إجمالي التمويلات الممنوحة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ التعرف على نتائج أعمال المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع.

من بين الأسباب التي حفزتنا على اختيار الموضوع ما يلي:

- ✓ طبيعة ومجال التخصص اقتصاد نقدي.
- ✓ المساهمة في إثراء ميدان البحث في هذا الموضوع.
- ✓ اعتقاد بعض الاقتصاديين أن الإسلام لا يملك نظام اقتصادي يعالج القضايا الاقتصادية المختلفة. الحاجة إلى نظام مصرفي تتوفر فيه إمداد رجال الأعمال بالتمويلات اللازمة لتسيير نشاطاتهم اقتصادية مع الالتزام بالمبادئ الإسلامية وذلك دون الممارسة الربوية.
- ✓ الميول الشخصي والرغبة في الاطلاع والتوسع في دراسة المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية نظرا للنجاحات المحققة، ولجوء البنوك التقليدية لفتح فروع إسلامية.

سادسا: منهج الدراسة.

اعتمدنا في دراستنا لموضوع" الاتجاهات التمويلية للبنوك الإسلامية في الجزائر " على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي لأنه يتماشى مع موضوع الدراسة، ويتوافق مع تقرير الحقائق وفهم عناصر الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل جل أبعاده بشكل من التوضيح والتفسير، والذي تم من خلاله التعرف على المعتمدة في منح التمويل في البنوك الإسلامية، أما الأساليب في جمع البيانات فسوف يتم استخدام عدة أدوات منها جمع البيانات الثانوية اللازمة لإجراء الدراسة من التقارير السنوية المنشورة على موقع

بنك السلام وذلك خلال الفترة الممتدة من عام(2018- 2021)وتحليل هذه التقارير.

سابعا: هيكل الدراسة.

تم تقسيم موضوع دراستنا إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال مبحثين، حيث كان المبحث الأول تحت عنوان ماهية البنوك الإسلامية، تناول مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها، خصائص المصارف وأهدافها، وكذا أهم القواعد والضوابط التي تقوم عليها المصارف الإسلامية ككل.

المبحث الثاني كان حول التمويل في المصارف الإسلامية، حيث تطرقنا إلى مفهوم التمويل الاسلامي، خصائصه وأهدافه بالإضافة على صيغ التمويل الاسلامي المختلفة في البنوك الإسلامية.

أما في الفصل الثاني فقد تضمن الإطار التطبيقي للدراسة، من خلال دراسة حالة بنك السلام الجزائر.

وفي الخاتمة العامة لهذه الدراسة سنستعرض أهم النتائج المتوصل إليها، مقترحات وأفاق الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد

تعتبر البنوك من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات التي تقدمها والتي تمثل أحد أهم الوسائل اللازمة لإتمام الأنشطة الاقتصادية ، فقد لعبت دورا محوريا فعال في تحريك الأموال والتقليل من ظاهرة الاكتناز ، ورغم استحالة إقامة اقتصاد بلا بنوك إلا انه لا يمكننا تجاهل حقيقة إن هذه البنوك لا تتوافق وتعاليم العالم الإسلامي لذا كان لابد من البحث عن بديل لها لتلبية حاجاته الاقتصادية وفقا لمعتقداته ، فظهرت البنوك الإسلامية في الربع الأخير من القرن الماضي تعمل بمكانيزمات خاصة تميزها عن غيرها مرتكزة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أثناء قيامها بدورها في الوساطة المالية ، ورغم قصر عمرها على الساحة المالية العالمية إلا أنها حققت نموا سريعا وانتشارا واسعا ، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي أبرزتها كمنافس قوي للبنوك الأخرى لقدرتها على مجابهة تداعياتها.

من خلال ما سبق فإن الهدف من هذا الفصل هو إعطاء نظرة شاملة حول البنوك الإسلامية وآليات عملها.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تمثل البنوك الإسلامية تجسيدا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، وجزء من نظام الإسلام الشامل بعقيدته وشريعته، حيث أصبحت حقيقة واقعة ليست في حياة الامة الإسلامية فحسب، بل تعدت على الشعوب الأخرى، فمن خلال الانشطة التمويلية التي تساهم في بناء الواقع الاقتصادي بأبعاده وبما يخدم تحقيق أهداف المجتمع لتؤدي دورها التنموي على أكمل وجه.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وتطورها

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات بنكية حديثة العهد نسبيا بالمقارنة مع البنوك التقليدية، حيث ظهرت في الستينيات من القرن الماضي، مقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذات طبيعة خاصة، ولنبذ التعامل بالفائدة والالتزام بالمنهج الإسلامي في المعاملات، وذلك بوصفها مؤسسات مالية تزاول نشاطها وفق الرؤية الإسلامية، وأصبحت اليوم من أهم وأكبر منجزات الاقتصاد الإسلامي، وهذا ما يدفع إلى ضرورة إنشاء هذه البنوك وإعطائها تعريفا خاصا بها. ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات التي تقدمها والمتمثل في أحد أهم الوسائل اللازمة لإتمام الأنشطة الاقتصادية، فقد لعبت دورا محوريا فعال في تحريك الأموال والتقليل من ظاهرة الاكتناز، ورغم استحالة إقامة اقتصاد بلا بنوك إلا انه لا يمكننا تجاهل حقيقة إن هذه البنوك لا تتوافق وتعاليم العالم الإسلامي لذا كان لابد من البحث عن بديل لها لتلبية حاجاته الاقتصادية وفقا لمعتقداته، فظهرت البنوك الإسلامية في الربع الأخير من القرن الماضي تعمل بمكانيزمات خاصة تميزها عن غيرها مرتكزة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أثناء قيامها بدورها في الوساطة المالية، ورغم قصر عمرها على الساحة المالية العالمية إلا أنها حققت نموا سريعا وانتشارا واسعا، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أبرزتها كمنافس قوي للبنوك الأخرى لقدرتها على مجابهة تداعياته.

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

يتصور البعض ان البنوك الإسلامية وليدة العصر الحديث، وهو تصور خاطئ، فالبنوك الإسلامية قديمة وكانت تمارس الأنشطة بها ولكن ليس بنفس المسمى، ولذلك يمكن تقسيم نشأة البنوك الإسلامية إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: المصارف الإسلامية في عصر صدر الإسلام:

يعد مجتمع المسلمين في عصر صدر الإسلام من المجتمعات الاقتصادية والتي كان المال يلعب دورا بالغ الأهمية، فالمجتمع المكي آنذاك كان مجتمعا يتعامل في الأموال وينميها عن طريق الاستثمار المتمثل في التجارة، وكان لأهل مكة أسواقا يتعاملون فيها، وهذه الأسواق منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وكان يعرف كذلك حفظ الأموال عن طريق الودائع، فقد كان الْمَكِّيُون يودعون أموالهم لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم نظرا لاتصافه بالأمانة والوفاء، حيث ظلت عنده الودائع حتى قبيل الهجرة، ولما همَّ بالهجرة إلى المدينة جعل من مهام علي بن أبي طالب رد الودائع لأصحابها.

وبما أن المجتمع المكي في صدر الإسلام عرف المال واستثمره، فقد عرف هذا المجتمع طريقين أساسيين لاستثمار الأموال:

الطريق الأول: المضاربة مع المشاركة في الربح، أو توزيعه بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها.

الطريق الثاني: الإقراض بالربا، وهذا الطريق يعد من أكثر الطرق شيوعا في هذه الآونة.

وظل الأمر على هذا النحو حتى جاء الإسلام وبدأ في تنظيم الأمور المالية على المستويين الفردي، أي بين الأفراد بعضهم البعض، والجماعي، فأقر من التعاملات المالية ما يوافق الشرع، وحرم ما جاء مخالفا له.

إلا أنه مما يميز النظام الإسلامي في التعاملات المالية أمور اجتزئ منها ما يلي:

- إن الإسلام راعى في التعاملات المالية الجانبين الدنيوي والأخروي، فقصد منها النفع لسائر الخلق، كما قصد أيضا الثواب للمتعاملين في الآخرة[1].

[1] محمود ابراهيم غسان، الاقتصاد الاسلامي، دار الفكر للنشر، دمشق، الطبعة الثانية 2002، ص 172.

- إن عصب التعاملات المالية وأساسها في الإسلام هو الحل والحرمة، فما جاء موافقا لقواعد الشريعة ونصوصها فهو جائز، وما خالفها يعد هدرا ولا يعتد به.
- إن الضابط التي تسير المعاملات الإسلامية في ظله هو مراعاة التوازن بين طرفا المعاملة، ولعل أوضح مثال على ذلك ما قرره الفقهاء من إبطال العقود والتعاملات التي تمت بالإكراه أو التدليس أو الغش أو ما إلى ذلك.[1]

واستمر الأمر على ذلك إلى أن أنشئ بيت المال الذي اعتبر أول مؤسسة مصرفية إسلامية لها من الأهداف والخصائص ما يميزها عن غيرها، فقد كان ليت المال بمثابة الخزانة العامة للدولة، ومع ذلك كان يقوم ببعض الوظائف المصرفية التي يقوم بها البنك الإسلامي في العصر الحديث، وكان يقوم بها في حدود الإمكانات المتاحة.

وظل الفكر الإسلامي لفترة طويلة يستوعب النماذج الحديثة في التعامل ويصبها في قالب إسلامي، محققا الصراء الإسلامي، واستيعاب الواقع المتجدد في إطار منظومة القيم والاخلاق الإسلامية.

وظل الحال على ما هو عليه إلى أن توقف العمل بأحكام الشريعة الإسلامية، وجاءت القوانين الوضعية لتحل محلها، حيث أن سنن الحياة في شيخوخة الحضارات قد أتت على حضارة العالم الإسلامي ليغط المسلمون في سبات عميق لا يفيقون منه إلا وقد فاتهم الركب ومزقتهم الأمم دولا خاضعة، وشعوبا تابعة، وصار الانفصال سمة من أهم السمات التي وجدت في دول المسلمين[2].

ولقد أدت العوامل السياسية التي مرت بها الامة الإسلامية في أواخر حكم الدولة العثمانية إلى انهيار الخلافة الإسلامية وتقسيم العالم الإسلامي إلى دول ودويلات خضعت معظمها لسيطرة الحكومات الاجنبية

[1] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الاسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة** . جدار الكتاب العالمي للنشر، عمان، طبعة 2007، ص 60.

[2] إسماعيل أحمد الشناوي، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 311.

ومع انهيار الخلافة وتقسيم العالم الإسلامي وسيطرة القوى الأجنبية على مسار حياته، أصبحت النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الإسلامية مرتبطة بنظم ومناهج هذه الدول الأجنبية وخاضعة لها، وبالتالي انحسر دور فقه المعاملات خاصة في فتاوي للأفراد تبين رأي الشريعة في المعاملات الحديثة، فحرصت على التعامل بالفائدة مع البنوك الغربية التي غزت العالم الإسلامي مع الاستعمار الأوروبي أو قبله بقليل[1].

المرحلة الثانية: البنوك الإسلامية في العصر الحديث:

ارتبطت نشأة البنوك الإسلامية في العصر الحديث في المقام الاول بحركات الإصلاح الديني التي بدأت في أوائل القرن الثالث عشر هجري والتي انتشرت في مختلف بقاع الدولة الإسلامية.

ففي الجزيرة العربية نادى محمد عبد الوهاب بمحاربة البدع وتطهير الإسلام مما ادخل عليه من أوضاع لا أصل لها في الدين، ودعا إلى الرجوع إلى الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما سار عليه علماء السلف، وفي السودان قامت حركة دينية بزعامة المهدي كان الغرض منها تخليص جزء من الوطن الإسلامي من تسلط الاستعمار والرجوع إلى الكتاب والسنة، والرجوع بالإسلام إلى ما كان عليه من بساطة وتسامح، وفي مصر وجد أبرز الداعين إلى الإصلاح الديني والثقافي والسياسي والاجتماعي وهو الشيخ جمال الدين الافغاني الذي اعتبر باعث النهضة الفكرية في الشرق، وجاء بعده تلميذه محمد عبده الذي اهتم بقضايا تحرير العقل وتجديد الدين، الأمر الذي أتاح له أن يقدم أعظم الإنجازات التي تحققت للأمة في العصر الحديث[2]

ونبه هؤلاء القادة على أن تحرر العالم الإسلامي من الاستعمار السياسي لا يكفي، إذ إن ذلك لن يخلصهم من التورط الاقتصادي والتحكم الثقافي الذي تعمل مؤسساته عملها في الحياة الإسلامية والمجتمع الإسلامي، حيث تقوم بتشكيل العقل المسلم وفق الأنماط الاستعمارية لتفقده صلته بهويته الإسلامية، فلا يرى طريقا لمعالجة مشكلاته وقضاياه إلا من خلال المناهج التي اكتسبها من المناخ الاستعماري الذي يعيش في ظله[3]

لكل ما سيق وغيره آمن المصلحون بتكامل الشرع وعدم تجزئته، وأن التطبيق لابد أن يشمل الشرع بالكلية ممثلا في عباداته ومعاملاته وسائر جوانبه، لأن الحياة البشرية متشابكة يتعذر الفصل.

---

[1] محمد حسين الوادي وسمحان، **المصارف الاسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)**، دار المسيرة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى ،2009 ص42.

[2] محمد ابراهيم غسان وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي (علم أو وهم)**، دار الفكر للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص 174.

[3] محمد حسين الوادي وسمحان، مرجع سابق، ص 44.

بين أجزائها ونواحيها، وبالتالي لا يصلحها إلا منهج متكامل لا تفصل فيه الدولة عن الدين، ولا انفصام فيه بين الاقتصاد والأخلاق، ولعل ذلك مرجعه أن الشريعة لا تضاد ولا اختلاف بين احكامها.

وقد أدركت القوى العالمية المعادية للإسلام خطورة الدعوة للعودة للإسلام، لأن ذلك يتضمن عودة المسلمين إلى النظر في تجاراتهم ومعاملاتهم على ضوء النصوص الشرعية، الأمر الذي يؤدي إلى أن تفسد الكثير من تجارة الغرب المحرمة، لذلك حالت القوى المعادية للإسلام بين المصلحين وبين تحقيق أهدافهم التي قاموا من أجلها.

التأسيس الفعلي للبنوك الإسلامية:

بعد هذه الطفرة في حركات الإصلاح جاء دور التأسيس الفعلي للبنوك الإسلامية، فقد شهدت جمهورية مصر العربية مولد أول بنك إسلامي عام 1963 في مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية، حيث أنشئ هناك أول بنك إسلامي تحت مسمى "بنك الادخار المحلي"، وكان الهدف من هذه التجربة هو الرغبة في مشاركة المسلمين في تكوين رأس المال الذي يستخدم في تمويل المشروعات، وكان توزيع العائد على المساهمين يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

وكانت بنوك الادخار هذه تقوم على فكرة تجميع المدخرات من اهل القرى واستثمارها في مشروعات داخل القرى على أساس نظام المضاربة الإسلامية الذي يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقا، وبلغ عدد فروع بنك الادخار حوالي 53 فرعا، شملت ما يقارب 85 ألف مسلم، وذاع سيط هذه البنوك وانتشرت انتشارا واتسعا، لكن الحكومة فطنت إلى ما يمكن أن تحدثه هذه التجربة من صحوة تعوق الفكر الاقتصادي الاستعماري، وأنها ستكون عائقا أمام تقدم الفكر الشيوعي الذي كان مهيمنا على مصر في تلك الفترة، وبالتالي كان القضاء عليها هدفا سياسيا استعماريا أراده الغرب، وساعده في ذلك الحكومات العربية، وقامت الحكومة المصرية بشن حملة خبيثة على هذه البنوك، أدت إلى أن تكتب نهايتها في بدء ازدهارها، ثم إدماجها في المصارف الربوة[1]

وعلى الرغم من أن الأساس الذي قامت عليه هذه البنوك هو أساس إسلامي لا ربوي، فإن هذه البنوك أرادت في هذا الوقت بالذات إخفاء هويتها الإسلامية، لأن المناخ السياسي في هذه الحقبة لا يمكن بأي حال من

[1] محمد حسين الوادي وسمحان، مرجع سابق ذكره، ص 46.

الأحوال أن يتقبل أي صورة من صور التطبيق الإسلامي حيث كانت آثار الاستعمار مازالت منتشرة ومهيمنة على الحكومات وغالبية أصحاب رؤوس الأموال[1]

وفي عام 1971 تأسس بنك ناصر الاجتماعي الذي نص قانون انشائه على عدم التعامل بالفوائد أخذا أو عطاءا، وقد انحصر نشاط البنك في ثلاثة مهام رئيسية:

- التجارة، وذلك عن طريق شراء السلع وبيعها بسعر اقل من القطاع الخاص.
- تقديم الخدمات الاجتماعية ممثلة في القروض الحسنة.
- تحصيل الزكاة من الراغبين وتوزيعها على المستحقين

وكانت مصادر ايرادات هذا البنك من الاعتمادات الواردة من الحكومة المصرية، والبنوك القومية، والحكومات الإسلامية، ومن زكاة المال التي يتم تحصيلها من المسلمين، وقد ساهم هذا البنك بدور لا باس به في مجال التنمية الاجتماعية.

وفي عام 1977 تم تأسيس بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي، إذ إنه تميز بتكامل الخدمات التي يقدمها، وفي نفس العام أنشئ بنك فيصل المصري، وبنك فيصل السوداني على نفس النهج الذي أنشئ عليه بنك دبي، ثم توالت بعد ذلك البنوك الإسلامية في الظهور السريع.

وابتداء من عام 1990 ظهر عدد كبير من الاوعية الاستثمارية المشتركة التي تدار بالطرق المشروعة، وبشكل خاص صناديق الاستثمار الإسلامية، واهتمام البنوك التقليدية بشكل متزايد بمجال العمل البنكي الإسلامي، واستجابتها للتعامل مع البنوك الإسلامية بالصيغ والعقود والمنتجات المقبولة شرعا من خلال تكوينها لنوافذ إسلامية تدير تلك المنتجات، وفي هذه الفترة تم إنشاء وتأسيس بنك البركة الجزائري، فهو مشترك بين القطاع العام والخاص، والذي يعتبر كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض (القانون رقم 1990/10) الذي صدر بعد الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومقره هو مدينة الجزائر العاصمة، وقد بلغ عدد البنوك في العالم سنة 2004 حوالي 1800 مصرف، تمثل البنوك الإسلامية 265 بنكا إسلاميا فيما هناك حوالي 300 بنك تقليدي يقدم منتجات بنكية إسلامية.[2]

2-مفهوم البنوك الإسلامية:

[1] محمد ابراهيم غسان، مرجع سابق ذكره، ص 175.

[2] محمد محمود العجلوني، **البنوك الاسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 111

- يعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والمتمثل في الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية[1].
- البنك الإسلامي هو" مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها".[2]
- البنوك الاسلامية هي مؤسسات بنكية تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة، واتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأساس للتعامل بينها وبين عملائها، سواء من جانب قبول الودائع أو توظيف هذه الودائع في الاستخدامات المختلفة في النشاط الإقتصادي.[3]
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي مع الإلتزام بعدم التعامل بالربا.[4]
- كما عرفه الدكتور مصطفى كامل السيد طايل بأنه منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال، بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.[5]
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات بنكية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الاصل لهم عند الطلب.[6]

---

[1] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر،2003، ص96.

[2] محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة1995 ، ط2، ص1.

[3] إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، دون سنة نشر، ص311.

[4] www.yuarab.com

[5] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة**، جدار للكتاب العالمي للنشر، عمان، طبعة 2007، ص60.

[6] عبد الرحمان يسرى، **قضايا إسلامية معاصرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2001، ص 259.

ومما سبق يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة نقدية مالية، تبنى قواعده وأسس عمله على العقيدة الإسلامية يقوم بدور الوساطة المالية من خلال جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا وفق صيغ وأدوات تمويلية تختلف بصفة شبه كلية عن تلك المتعارف عليها في البنوك التقليدية، تعمل على استهداف التنمية وتحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص البنوك الإسلامية

- **أهداف البنوك الإسلامية**

للمصرف الإسلامي أهداف يسعى لتحقيقها في وجود المشروع، من خلال تجسيد القيم الإسلامية وتطبيقا لأهداف الحقة في مجال المال والمعاملات الاقتصادية وفيما يساهم بفعالية في القضاء على الازدواجية التي قد يجدها الإنسان المسلم في تعاليم العقيدة الاسلامية الحقة وبين واقع الممارسات الفعلية التي تتم في المجتمع إعلاء لدين الله وتطبيقا لشريعته، وتتمثل هذه الأهداف في:

1- الأهداف المالية:

انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة بنكية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وهذه الاهداف هي:[1]

- جذب الودائع وتنميتها: يعد هذا الهدف من اهم اهداف البنوك الإسلامية حيث يمثل الشق الأول من عملية الوساطة المالية. وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والامر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيها، المطلقة أو المقيدة، أو ودائع تحت الطلب.
- استثمار الأموال: يمثل استثمار الاموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الاساسي للبنوك الإسلامية، حيث تعد الاستثمارات الركيزة الأساسية لعمل المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الارباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن

[1] محمد حربي عريقات وسعدية جمعة عقل، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص121.

استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ البنك الإسلامي في عين الاعتبار عند استثماره للأموال المتاحة التنمية الاجتماعية.

- تحقيق الربح: حيث تسعى البنوك الإسلامية كأي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق ربح مناسب ومشروع، نتيجة لممارستها النشاط المصرفي، وذلك حتى تستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفية، وليكون دليلا على نجاح العمل المصرفي الإسلامي، مراعية في ذلك عدم المغالاة أو إلحاق الضرر بالأطراف ذات الصلة بعملها، فضلا عن ذلك فإن تحقيق الربح هومن أهم الاهداف قاطبة وبدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار أو البقاء، بل لن تحقق حتى أهدافها الأخرى. ولا يهم هذا الربح المساهمين فقط بل يتعداه إلى المودعين ايضا لأنهم يشاركون بأموالهم على اساس تقاسم العوائد، مما يعود بالرفاهية على المجتمع كافة.

2- الأهداف الشرعية:

نبدأ بالتصور العام لهذه الأهداف وهو الالتزام بمقاصد الشريعة واستخدام وسائل في العمل تتلاءم معها بهدف تحقيق نقلة حضارية اقتصادية ومالية واجتماعية وسلوكية من منظور إسلامي مما يحقق التنمية وفق مقاصد ومعايير شرعية.[1]

وفيما يلي نورد بعض الأهداف الشرعية للبنوك الإسلامية:[2]

- غرس وتنمية قيم وقواعد الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفة وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين في أو مع البنوك الإسلامية ومنها ما يلي:
  - عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا وبجميع صوره وأشكاله.
  - العمل طبقا لأولويات ومقاصد الشريعة الإسلامية.
  - تحري الحلال ونبذ الحرام في ممارسات واسطة البنك الإسلام.
  - الالتزام بقاعدة لا ضرر ولا ضرار.
  - درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

وفي الوقت نفسه هذا ما تفتقر إليه الأنظمة الاقتصادية الوضعية، خاصة البنوك التقليدية التي تسعى إلى تحقيق وتعظيم الربح بشتى الطرق والوسائل، حتى وإن كانت منافية للأخلاق والفضائل ودون مراعاة للمثل والقيم الإنسانية التي منبعها القيم العقائدية.

---

[1] عائشة الشرقاوي الملقي، **البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 2000، ص27-28.

[2] صحراوي مقلاتي، **الاجتهاد المصرفي رؤية تكاملية، مجلة الإحياء**، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد التاسع 2005، ص413.

تقديم البديل الإسلامي لجميع المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة لرفع الحرج على المسلمين، والذي تضطلع به البنوك الإسلامية هيئات الرقابة الشرعية التي تتكون من مجموعة من أهل العلم الشرعي وأهل الخبرة والعلم بالشؤون الاقتصادية والمالية، بما يشكل مجلس للاجتهاد الجماعي المتخصص، حيث تقوم بتطوير الأدوات المصرفية الإسلامية وتحديد أساليب وأدوات تتوافق مع المعاملات البنكية الحديثة وتلبي متطلبات المتعاملين مع البنوك.

- نشر الوعي المصرفي الإسلامي، وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب، والمساهمة في نشر الثقافة والمعرفة الإسلامية باستخدام الوسائل الإعلامية المتاحة.

3- الأهداف الاقتصادية:

على خلاف البنك التقليدي الذي هو وسيط مالي يتاجر في الديون عن طريق الفائدة الربوية، فإن البنك الإسلامي مشروع اقتصادي، إذ فضلا عن قيامه بدور الوسيط المالي بغير الفائدة الربوية، فهو يمارس جميع الأنشطة المالية والمصرفية والتجارية والصناعية والعقارية، ويسعى من ورائها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية نجملها فيما يلي:[1]

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحقيق اعلى عائد ممكن للمساهمين والمستثمرين.
- الاستفادة المثلى من موارد البنك وتوظيفها بالطرق الشرعية.
- المساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية.
- توفير التمويل اللازم بآجاله المختلفة وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الإنتاجية.
- القيام بجميع العمليات والمعاملات البنكية.

والملاحظ على هذه الاهداف أنها تتلخص في عنصرين اساسيين:

الاول: جذب أموال المواطنين عن طريق الوعي الادخاري بهدف تعبئة الموارد والاستفادة منها وفق الأطر الشرعية.

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى،2004، ص36.

الثاني: توظيف هذه الموارد المدخرة في إقامة المشروعات الاستثمارية، والتي من شأنها رفع الإنتاجية وتحقيق الربح بالشكل الذي يسهم في بناء صرح التنمية الاقتصادية.

الأهداف الاجتماعية:

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات، وذلك بالموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وتعظيم العائد الاجتماعي بمراعاة مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:[1]

- تعميق الروح الدينية لدى الافراد وإعطائهم صورة واقعية كما يكون عليه التكافل الاجتماعي.
- تأكيد دور العمل كمصدر للكسب بدلا من اعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب بحصول البنك على أجر خدماته في شكل عمولة مصرفية.
- تشجيع أفراد المجتمع على الادخار والتوسع فيه طالما تستثمر المدخرات لصالح المجتمع وتعود على صاحبها بالربح الحلال.
- توجيه الاستثمار نحو انتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان، وليست تلك التي تنطوي على ضرر الانسان، أي لا تخرج عن دائرة الحلال.
- تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التكافل الاجتماعي، وذلك بجمع الزكاة وانفاقها في مصارفها الشرعية.
- تشجيع الجوانب الايجابية في الافراد ونبذ تلك الجوانب السلبية، وذلك عن طريق تحريك اهتمام المقرض بنتائج المشروعات التي ساهم فيها وما حققته أمواله من ربح.

- **خصائص البنوك الإسلامية**

من المعلوم أن للبنوك الإسلامية خصائص ومميزات تتميز بها عن المصارف الاخرى، وذلك لأنها تختلف عن تلك البنوك في النظام الاقتصادي الذي تحتكم إليه اختلافا واضحا مما يترتب عليه اختلافا عن تلك من حيث الغاية والهدف، وعلى هذا الأساس فإنه لابد من أن تكون لهذه البنوك خصائص تميزها عن غيرها والتي تتمثل في :

- استبعاد التعامل بالفائدة : إن أول ما يمتاز به البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى هو إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته، وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والاول للبنك الإسلامي، وبدونها يصبح هذا البنك كأي بنك ربوي أخر لأن الإسلام قد حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه.[1]

[1] أحمد المصري، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية**، مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية، طبعة 2006، ص63-64.

- توجيه الأموال والجهود نحو الاستثمار الحلال : من المعلوم أن البنوك الإسلامية بنوك تنموية بالدرجة الأولى، ولما كانت هذه البنوك تقوم على اتباع منهج الله المتمثل بأحكام الشريعة، لذا فإنها في جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله وهذا ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق التنمية والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام.
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، وهذا يأتي من ناحية أن البنوك الإسلامية تزاوج بين الجانب الإنساني المادي والروحي، ولا تنفصل في المجتمع الإسلامي الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية، فالإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل فيه الحياة المختلفة، ويؤكد البنك الإسلامي أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا إذا تحققت التنمية الاجتماعية، وهو بذلك يراعي الجانبين ويعمل لصالح الجميع.
- تجميع الاموال المعطلة ودفعها في مجال الاستثمار، تساهم البنوك الإسلامية في تشجيع الفئة الراغبة باستثمار اموالها بطرق الحلال في ايداع أموالها وهذا يدفع لكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه البنوك، وقد تمكنت هذه البنوك والمؤسسات من تولي الريادة في هذا المجال حيث استطاعت هذه البنوك والمؤسسات من تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة.
- تسيير وتنشيط حركة التبادل بين الدول الإسلامية، وبذلك تجعل الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسير نحو التقدم، بل تؤدي إلى الاستغناء عن النظام البنكي الائم وعدم الركون إليه في أي عمل بنكي يحتاجه الفرد المسلم.
- إحياء أدوات التمويل والاستثمار الإسلامية وكذا نظام الزكاة، مما لاشك فيه أن البنوك الإسلامية قد ساهمت وبشكل فعال في إحياء كثير من أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي من خلال المساهمة في تشجيع العلماء والباحثين على الفوضى في فقه المعاملات، وقد أقامت هذه البنوك صندوقا خاصا لجمع الزكاة تتولى هي إدارته، كما أخذت على عاتقها أيضا معه إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعا، وهي بذلك تؤدي واجبا فرضه الله على هذه الامة، إضافة على الجانب الاقتصادي الذي تؤديه أمواله، هذه الفرضية إذا ما قام المصرف باستثمار الفائض من تلك الأموال.
- القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار، تقوم البنوك انطلاقا من وظيفتها الأساسية في التقيد في معاملاتها بالأحكام الشرعية بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض

[1] حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى،2011، ص156.

الشركات المساهمة على أسهمها، وتقوم هذه الشركات بهدف احتكار أسهمها وعدم السماح لمسلمين جدد بالاشتراك في رأسمالها تلجأ إلى اصدار سندات دين ربوية تمكنها من الحصول على رأسمال جديد وبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين، أما البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فإنها لا تصدر السندات.

- الحد من التوسع النقدي (التضخم): تعتبر مساهمة البنك الإسلامي في عملية خلق النقود أو مضاعفتها محدودة جدا إذا ما قورنت بالبنوك الربوية بسبب عدم تعامل البنوك الإسلامية بالربا، ولما كان البنك الإسلامي في الاصل بعيدا عن العمليات الربوية في علاقة مع البنوك الاخرى بما فيها البنك المركزي، فإن ظاهرة التضخم النقدي لن بكون لها أي دور في تطويرها والحد منها، ولكنه مع ذلك يتأثر وبصورة غير مباشرة بجوانب منها، لاشك ما يخص العلاقات القيمة للوحدة النقدية، وقوتها الشرائية في الاقتصاد المعني، وبهذا فإنه يمكننا القول أن النظام الإسلامي البنكي سوف يمنح الوحدة النقدية السائدة استقرارا وثباتا في قيمتها الشرائية ويساهم إلى حد كبير في الحد من ظاهرة التضخم[1].

المطلب الثالث: قواعد وضوابط البنوك الإسلامية.

إن ممارسات البنك الإسلامي لها ضوابط ومميزات تجعلها مختلفة عن نشاطات غيره من البنوك الأخرى، ويقصد بضوابط التمويل الإسلامي، القواعد والمبادئ التي يجب أن يعمل مالك رأس المال (البنك الإسلامي) أي متخذ القرار التمويلي والاستثماري، على أن يحققها وهو يقوم بمنح التمويل اللازم لعميله طالب التمويل.

أولا: الضـوابط العقائـدية

يقصد بالضوابط العقائدية، أن تلتزم كافة العمليات التمويلية بحدود القواعد والأحكام الشرعية لاستثمار وتشغيل الأموال، وأن تراعى حتما نظرة الشرع الحنيف في المعاملات المختلفة، ومراتبها بين الحلال والإباحة، والتحريم، والكراهية، وبالأحكام الخاصة بالعقود محل التعاقد .[2]

ألا يكون أصل تأسيس المنشأة ونشاطها محظوراً شرعا. لقد وضع الإسلام قنوات معينة لاكتساب الأموال، وأكد أن تكون من الحلال الطيب طبقا لقاعدة (من أين لَك هذا).

[1] محمد ابراهيم أبو شادي، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص92.

[2] محمد بوجلال، أولويات **الاقتصاد الإسلامي**، ورقة بحث غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1988، ص88.

فالأموال التي تأتي بالطرق غير الشرعية مرفوضة تماما، [18]فالإسلام حدد القواعد لمعرفة المال الشرعي، ورسم الطريق للوصول إليه، وأيضا وضع القواعد والمبادئ لتملكه وإنفاقه وتنميته، ومن أهم هذه المبادئ، تحريم الربا والميسر، ومنع جعل المال وسيلة للإضرار بمصالح الناس، سواء أكان ذلك في نطاق المصلحة الخاصة للأفراد أم المصلحة العامة بالنسبة للمجتمع.

ونظراً إلى أن البنوك الإسلامية تتعامل وفق الحدود والقيود التي جاءت بها الشريعة الإسلامية فمنعتها من التعامل مع الأنشطة التي فيها رباً أو غرر أو جهالة أو غش أو تدليس أو ميسِر أو قمار أو غير ذلك من أكل أموال الناس بالباطل، أو الإضرار بالمسلمين وانتهاك حرماتهم كالتجارة بالخنازير وجميع ما يتعلق بتصنيعها أو تسويقها والتجارة بالمسكرات والمخدرات والفواحش ووسائل ترويجها من أفلام ومجلات وقنوات فضائية ونوادٍ ليلية وغير ذلك مما لا يجوز للمسلم الدخول في التجارة فيه والكسب من ورائه، وإضرار المسلمين خاصة وبالبشرية عامة في حياتهم وأخلاقهم وضرورات حقوقهم، وغير ذلك ممن حُرمتُه معلومة لدى المسلمين وكذلك شركات القمار والميسر، وما ذكر ليس حصراً وإنما كل نشاط محظور في المنشأة.

أن يكون التعامل بين البنك والعميل وفق الصيغ التمويلية الإسلامية.

تعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تعبئة الموارد المالية المتاحة وتوجيهها إلى الاستثمارات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفق صيغ تمويلية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن أي عملية تمويلية واستثمارية تقوم بها البنوك الإسلامية يجب أن لا تخرج عن نطاق الصيغ التمويلية المعهودة لديها من مضاربات إسلامية، ومشاركات ومرابحات ...الخ، وهذا هو الأساس الذي يفترض أن يبني عليه العميل –طالب التمويل من البنوك الإسلامية – قراره بشأن اختيار أحد صيغ التمويل التي يراها ملائمة ومناسبة لمشروعه ولإمكانياته ومركزه المالي وخبرته التي تؤهله على الدخول مع البنك الإسلامي في عقد على صيغة من الصيغ التمويلية الإسلامية [1].

ألا يكون الهدف من التمويل إلحاق الضرر بالمجتمع:

إن الحقوق الثابتة في الشريعة الإسلامية أساسها دفع المضار وجلب المصالح والموازنة بينهما فمن أساء استعمال حقه بأنه يترتب عليه الضرر بغيره، وفي هذه الحالة يمنع إذا كان الضرر أشد ولذلك جاءت القاعدة الشرعية المأخوذة من الحديث الشريف﴿ لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ﴾وعليه يمنع المالك من الإسراف

[1] عائشة الشرقاوي الملتقي، **البنوك الاسلامية بين التجربة و الفقه و القانون**، المركز الثقافي، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 2000، ص 27-28.

والتقتير، ويمنع من استخدام ماله في حيازة نفوذ سياسي أو نفوذ اقتصادي على حساب الآخرين من أفراد المجتمع، ويمنع بالخروج عن قواعد الإسلام في توجيه ماله بعد وفاته. [1]

ثانيا: الضـوابط البنكـية.

يقصد بالضوابط البنكية ألا يتعارض المشروع المقترح من طرف العميل مع استراتيجية وإمكانيات البنك الإسلامي وأهدافه، والمتمثلة في:

أهداف شرعية تلتزم من خلالها البنوك الإسلامية بتحقيق مقاصد الشريعة واستخدام وسائل في العمل تتلاءم معها، بهدف تحقيق نقلة حضارية اقتصادية، مالية، اجتماعية، وسلوكية من منظور إسلامي، مما يحقق التنمية وفق المقاصد والمعايير الشرعية، وأهداف اجتماعية تتمثل في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل في محيطها، عن طريق توظيف البنوك الإسلامية لمواردها بالشكل الذي يحدث الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي والربح الاجتماعي.

أهداف استثمارية من خلال توظيف الموارد المالية المتاحة من طرف المدخرين وفق صيغ تمويلية إسلامية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع.

هذا إلى جانب الأهداف الأخرى المتمثلة في الربحية المثلى والنمو والحصة السوقية، وأيضا ألا يتعارض المشروع المقترح من طرف العميل مع استراتيجية البنك الإسلامي في توظيف موارده وإمكانيته المالية

المبحث الثاني: التمويل في البنوك الإسلامية

تمثِّل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهي الشريان الحيوي، والقلب النابض، الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار، وتحقيق التنمية، ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، فإذا كانت عملية التمويل بمفهومها العام تعني إنفاق المال، وكان الاستثمار بالمفهوم البسيط يعني استخدام المال في عمليات اقتصادية بغية الحصول على مردودية أو نتيجة، فإن كل استثمار يعتبر تمويلا بالضرورة ولكن التمويل لا يعتبر في كل الحالات استثمارا، كما تتوفر المصارف الإسلامية على الآليات والميكانيزمات التي تدفعها إلى تحقيق التنمية والازدهار

المطلب الأول: مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية.

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصادي نحو الأمام وعليه يتوفر الاقتصاد الإسلامي على الآليات والميكانيزمات التي تدفعه إلى تحقيق

[1] صحراوي مقلاتي، مرجع سابق ذكره، ص414.

التنمية والازدهار، ولهذا سوف نحاول أن نركز في هذا المبحث على مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه وأهدافه وأخيرا مدى لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل الإسلامي.

أولا: مفهوم التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي هو نوع من التمويل، فهو يستند إلى قاعدة فقهية معروفة ومهمة وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل وهو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة بالعمل التجار ي يمكن أن يدخل السوق بدون مال و يعمل بمال غيره عن طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها وبما أن التمويل المصرفي يعتمد على تقديم مال مملوك، فيكون الإسترباح فيه بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الإسلامي هو تمويل يعتمد على الملك أساسا للربح، وهذه القاعدة تقتضي أن من ملك شيئا استحق أية زيادات تحصل في ذلك الشيء ومثل ذلك لو اشترى تاجر سلعة بثمن ثم باعها بثمن أعلى فإن الزيادة التي حصلت في كمية النقود التي لديه هي أيضا ملك له.

لذا فإن التعريف الأولى بالقبول للتمويل الإسلامي أنه " تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الإسترباح من مالكها إلى شخص أخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحث عليه أو تبيحه الأحكام الشرعية". [1]

فهذا التعريف يشمل كافة أنواع التمويل سواء كان بين شخصين أو بين شخص ومؤسسة مالية أو بينه وبين الدولة، كما يشمل التمويل الاستثماري والتمويل التطوعي.

ثانيا: خصائص التمويل الإسلامي.

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن التمويل التقليدي ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[2]:

1-إستبعاد التعامل بالربا أخذا و عطاءا: تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به والمتمثلة بقوله عز وجل " وأحل الله البيع وحرم الربا " وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وابداعاته وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده و مواهبه.

[1] بوفليح نبيل، عبدالله الحرتسي حميد، الملتقى الدولي حول: **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الجزائر، يومي –06 07 أفريل،2009.

[2] المرجع نفسه، ص ص 13 - 14 .

2-توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي: من أهم الخصائص التي يجب أن تميز التمويل الإسلامي الاستثماري للمشروعات الصغيرة و المتوسطة هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبن لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.

3-**توجيه المال نحو الإنفاق المشروع**: إن من الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة أن يكون هذا التمويل في مشاريع مباحة من وجه نظر الشرع فال ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشارع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع.

4-التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة: إن من خصائص التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفقات الحسنة فهو يربي فيه صفقات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية.

5-التركيز على طاقات الفرد و مهاراته و إبداعاته: إن من أهم خصائص التمويل الإسلامية هي التركيز على تنمية طاقات الفرد و التركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات و الإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع فالتمويل الإسلامي يجب أن يكون أداة للتنمية التي لن تتحقق من غير الاهتمام بالفرد و طاقاته.

المطلب الثاني: أهداف التمويل في البنوك الإسلامية.

لاشك أن التمويل الإسلامي عندما وجد وأسس كان له أهداف سامية، حيث أنه كما هو معلوم أن الأمة الإسلامية وخلال عدة عقود وبعد حالة الضعف التي كانت تعيشها المجتمعات الإسلامية، وخصوصا في فترة الاستعمار، أصبحت تعيش على ما يقدم لها من خلال ثقافات أخرى لا تراعي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، وهذا بال شك نتج عنه أحد خيارين، إما مواكبة الاتجاهات الاقتصادية للعالم المتقدم حتى وإن كانت لا تتوافق مع شرع الله، أو العيش في عزلة تزيد من حالة المعاناة والفقر التي يعيشها العالم الإسلامي تلك الفترة.[1]

[1] صالح بن فهد الشهلوب، **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية**، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص 3 -4.

وبالتالي كان ضروريا على المختصين، والباحثين في علوم الشريعة والاقتصاد محاولة إيجاد بدائل، تتميز بأنها لا تتعارض مع الأصول و الأسس التي قررتها الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت تتناسب مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم في الاقتصاد والتنمية، ولذلك نجد أنه كان لابد من وجود مشاركة بين الباحثين في علوم الشريعة وخصوصا في علوم المعاملات المالية، والمختصين في الاقتصاد والعلوم المالية، لمحاولة الاقتباس من العقود التي تمت دراستها في كتب الفقه من قبل، ومحاولة تطبيق قواعدها على صيغ متقاربة معها في الأصول، وان كانت قد تختلف عنها نوعا ما في التطبيق، بغرض تطوير تلك الصيغ لإيجاد صيغ جديدة، يمكن أن تكون بديلا للصيغ المنتشرة في المؤسسات المالية في العالم والتي تعتبر غير متوافقة مع الشريعة، وفي نفس الوقت تكون مثل هذه الصيغ تساهم في الحركة التنموية للمجتمعات الإسلامية، وتحقق رغباتهم وحاجاتهم سواء كانت الرغبات والحاجات على مستوى الأفراد أو المؤسسات[1].

المطلب الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

لقد قدم لنا الاقتصاد الإسلامي أساليب وصيغ تمويل بديلة تقوم على أساس التعامل بغير الفائدة التي تعد صورة من صور الربا المحرمة شرعا، وفيما يلي نذكر بعض الأساليب التمويلية التي يمكن استخدامها في التمويل.

أولا: الصيغ القائمة على المشاركة:

تعتبر المشاركة أحد أهم أدوات التمويل التي تعرضها البنوك الإسلامية، وتقرر الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية أن التمويل بالمشاركة أكثر ضمانا للمؤسسات الصغيرة، فمن المعروف أن معدلات الفشل للمؤسسات الصغيرة كبيرة بسبب نقص دراسات الجدوى الاقتصادية أو عدم كفاءة الإدارة، ونقص التخطيط، وطبعا ضعف التمويل خاصة إذا كانت هناك مؤسسات كبيرة في نفس القطاع.

الفرع الأول: المشاركة

تعريفها تعرف المشاركة على أنها أسلوب تمويلي يشترك بموجبه البنك الإسلامي مع المؤسسة بتقديم المال اللازم لها، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فحسب مساهمة كل طرف في رأس المال، ويقوم بالإدارة صاحب المشروع، ومشاركة البنك تكون بالقدر اللازم لحفظ حقوقه، والاطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير، كما يحصل صاحب المشروع من البنك على حصة من الربح مقابل إدارته للمؤسسة[2].

[1] المرجع نفسه، ص4.

[2] ابراهيم خليل عليان، **التمويل الاسلامي**، مؤتمر بيت المقدس، جامعة القدس، فلسطين،2008، ص15.

❖ **شروط المشاركة:**

حتى تكون المشاركة صحيحة البد أن تتوفر فيها شروط معينة:

-الشروط الخاصة برأس المال:

- أن يكون أرس المال معلوما من حيث المقدار والنوع والجنس.
- أن ال يكون جزء من أرس المال دينا ألحد الشركاء في ذمة الشريك الآخر.
- عدم جواز خلط المال الخاص لأحد الشركاء بمال المشاركة .
- لا يشترط تساوي أنصبة الشركاء في أرس المال.

-الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح :

- يحدد عقد المشاركة قواعد توزيع نتائج المشاركة بين الأطراف المختلفة بوضوح تام ربحا كانت هذه النتائج أو خسارة .
- تحديد الأنصبة بين الأطراف المختلفة بالجزئية) النصف، الثلث والربع).
- في حالة وقوع خسارة ليس بسبب تقصير أو مخالفة من جانب الشريك القائم بالإدارة والعمل، فإن هذه الخسارة يتحملها الشركاء حسب نسبة حصته في رأس المال، ولا يجوز الاتفاق على توزيعها بنسب أخرى كما هو الحال في توزيع الأرباح.

❖ **أشكال المشاركة:**

للمشاركة شكلان هما: [1]

-المشاركة المتناقصة: في هذا النوع من حق الشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما بدفعة واحدة، أو على مراحل وفقا لشروط المشاركة، وقد يطلق على هذا النوع أيضا بالمشاركة المنتهية بتمليك، وهذا النوع من المشاركة يعتمد على توزيع الأسهم التي تمثل المشروع أو البنك وشريكه، ويمكن للبنك أن يتنازل عن أسهمه عن طريق البيع إلى شريكه حسب ما تقضيه الشروط المتفق عليها، ومنه تكون المشاركة متناقصة من جهة البنك، ومتزايدة من جهة الشريك، وتسمى كذلك بالمشاركة بضمانات عينية،

---

[1] رنير عياش سميرة مناصرة، **التمويل الاسلامي كبديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 3، ص 123.

ويكون الغرض منها المشاركة في اقتناء كافة الأصول الاستثمارية للمشروع مثل الأراضي، المباني، الآلات، المعدات...إلخ ويجب أن تكون ذات فترة محدودة قد تزيد عن خمس سنوات متضمنة فترة الإنشاء.

-المشاركة الثابتة: يطلق عليها أيضا المشاركة الدائمة في رأس المال للمشروع، بينما يشارك البنك شخصا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس المال لا يقل عن 15% من رأس مال المشروع، مما يترتب عليه أن يصبح شريكا في ملكية هذا المشروع وفي إدارته و تسييره والإشراف عليه.

ثانيا: المضاربة[1].

❖ **تعريفها:**

تعرف المضاربة بأنها عقد على المشاركة في الإتجار بين مالك لرأس المال وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت فيتحملها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله، أي أن رأس المال من طرف والإدارة والتصرف فيه من طرف آخر.

فالمضاربة هي اتفاق بين طرفين، يبذل أحدهما جهده ونشاطه في الإتجار والعمل بهذا المال، واذا لم تربح على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطانه من النصف أو الثلث أو الربع، الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده، لأن الشراكة بينهما في الربح، أما إذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده، ولا يتحمل عامل المضاربة شيئا منها مقابل ضياع جهده، إذ ليس من العدل أن يضيع عليه جهده ثم يطالب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكن عن تقصير.

❖ **شروط المضاربة:**

حتى يكون عقد المضاربة صحيح لابد من أن تتوفر الشروط التالية[2] :

-الشروط المتعلقة برأس المال :

اشترط الفقهاء في أرس المال أربعة شروط حتى يكون العقد صحيحا:

[1] فتيحة حناش، مرجع سبق ذكره، ص ص 76 – 80.

[2] صالح صالحي ، **الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمارو أساليب التمويل الاسلامي** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، ص 26.

- أن يكون أرس المال نقدا أي من النقود التي تتمتع بقبول عام، وقد أجمع الفقهاء على صحة المضاربة إذا كان رأس المال من النقود، واختلف إذا كان رأسمالها عروضا، الا أن جمهور الفقهاء مع المضاربة بالعروض للضرر الحاصل نتيجة لبيعها وشرائها، وقد علل إبن رشد ذلك بقوله لأنه لا يقبل العرض – أي المضارب– وهو يساوي قيمة ما، ويرده وهو يساوي قيمة غيرها، فيكون أرس المال والربح مجهولا.

إذن المنع جاء لتحقيق مصلحة رآها الفقهاء، وهي منع الضرر ولم يكن لغرض المنع وحسب، إذ ليس هناك نص لذلك، وعليه فإذا ما تغيرت الظروف والأزمان وأصبحت هناك وسائل تمكن من إجراء تقدير وتخمين دقيق بقيمة هذه العروض عند بداية ونهاية المضاربة بالشكل الذي يمنع الضرر، فهذا الشرط يصبح لا محل له، لأن الشرط ليس الغاية، ولكن العلة التي وضع من أجلها هي الغاية .

- أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب، وهذا الشرط متفق عليه بين الفقهاء وحجة الفقهاء في هذا الدين ملك المدين، ولا يخرج من ملكه إلى ملك الدائن، إلا إذا قبضه، واذا لم يحدث القبض هنا فالا تصح المضاربة لأنها واقعة على مال غير مملوك لرب المال.
- أن يكون رأس المال معلوما قدرا وصفة لكل من صاحب المال والمضارب بطريقة ترفع الجهالة المفضية إلى النزاع، فإذا كان رأس المال مجهولا كانت المضاربة فاسدة ذلك لأنه إذا كان رأس المال مجهولا، فكيف يمكن تحديد الربح وهو القدر الزائد عن رأس المال، والربح يكون معلوما عند التعاقد.
- تسليم المال إلى المضارب يعني ذلك تمكين المضارب من التصرف بمال المضاربة، وليس التسليم الفعلي، وأي شرط يمنع المضارب من التصرف، فتفسد المضاربة لأنه ينافي مقتضاها ويجعلها عقدا صوريا.

-الشروط المتعلقة بالربح :

حتى يكون العقد صحيحا يجب توفر الشروط التالية:

- أن يكون الربح محددا بنسبة معينة لكل من رب المال والمضارب، وأن يكون متفق عليه.
- ألا يكون الربح حصة شائعة في الربح لا من رأس المال.
- ألا يكون الربح محددا بنصيب ال أن تكون قيمته محددة سلفا.
- لا يجوز لرب المال إشتراط ضمان الربح على المضارب.
- لا يجوز ربط حصة أي طرف من الأرباح بنسبة من رأس المال.

-الشروط المتعلقة بالعميل :

حتى يكون العقد صحيحا يجل توفر الشروط التالية :

أن يتم تسليم رأس مال المضاربة للمضارب وإطلاق يده فيه على ألا يكون قبض المال من قبل المضارب قبض الضمان، إلا في حال تعدي المضارب على هذا المال، أو بتقصيره بالتصرف فيه.

ونرى أن الحق بالتصرف في المال وإدارته في هذا العقد من حق المضارب، ولا يجوز لرب المال التدخل في إدارة هذا المال للأسباب التالية[1]:

1- إن المضارب يتحمل نتائج إساءة التصرف في هذا المال، وبالتالي فإن تحميله هذه المسؤولية تقتضي منحه سلطة التصرف في المال.

2- أن المضارب استحق الربح في المضاربة بالعمل.

3- أن رب المال لم يدخل في عقد المضاربة إلا للحصول على خبرة المضارب وقدراته في إدارة المال لأنه يفتقد لهذه الخبرة، فلو كان يملك القدرة على استثمار هذا المال لأستثمره بنفسه، ولكننا في الوقت نفسه مع إعطاء الحق لرب المال بمتابعة قرارات المضارب فيما يتعلق بالمال واتخاذ الإجراءات التي يحق له القيام بها في حال لم يكن راضيا عن طريقة المضارب في إدارة مال المضاربة.

أن يكون العمل مشروعا مما تجوز فيه المضاربة، وحسب شروط عقد المضاربة فمثال يجوز أن يعمل المضارب في التجارة وما ينتج عنها كالرهن والإيجار الإستئجار، وتأخير الثمن إلى أجل متعرف عليه إلا إذا نص العقد على عدم القيام بأحد الأعمال السابقة كأن يشترط رب المال على المضارب تأخير الثمن إلى أجل معروف، ولا يجوز للمضارب أن يقرض مال المضاربة أو العتق والهبة من مال المضاربة.

الفرع الثاني: الصيغ القائمة على البيوع.

تسعى البنوك الإسلامية إلى تقديم التمويل للاستثمارات التي تكون مدتها قصيرة أو متوسطة عن طريق الصيغ الآتية: المرابحة، الإستصناع، السلم.

أولا: المرابحة.

❖ **تعريفها .**

[1] سيف هشام ، صباح فخري ، **صيغ التمويل الاسلامي** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة حلب ، 2009 ص 21.

طلب شراء الحصول على مبيع موصوف مقدم من عميل إلى البنك يقابله قبول من البنك ووعد من الطرفين: الأول بالشراء والثاني بالبيع بثمن وربح يتفق عليهما مسبقا وصورتها أن يتقدم الراغب في شراء سلعة إلى البنك، لأنه لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقدا، ولأن البائع لا يبيعها له إلى أجل، إما لعدم مزاولته للبيوع المؤجلة، أو لعدم معرفته بالمشتري، أو لحاجته إلى المال النقدي، فيشتريها البنك بثمن نقدي ويبيعها لعميله بثمن مؤجل أعلى، ويتم ذلك على مرحلتين: مرحلة المواعدة على المرابحة، ثم مرحلة إبرام المرابحة، وهذه المواعدة ملزمة للطرفين في بعض البنوك الإسلامية، وغير ملزمة للعميل في بعض البنوك الأخرى[1].

❖ **شروط المرابحة**.

حتى يكون عقد المرابحة صحيحا، لابد أن تتوفر بعض الشروط والمتمثلة في:

- أن يكون الثمن الأصلي الذي إشترى به البائع معلوما للمشتري الثاني، ويشمل هذا الثمن ما تحمله البائع من نفقات و مصاريف لازمة لحصوله على البضاعة، وهذا شرط أساسي لصحة بيع المرابحة، فإن لم يكن الثمن معلوما للمشتري الثاني كان العقد فاسدا.
- أن يكون الربح معلوما للمشتري الثاني لأنه جزء من الثمن الذي إتفق عليه سواء إتخذ هذا الربح شكل مبلغ معين يضاف إلى سعر الشراء، أو إتخذ شكل نسبة مئوية من سعر الشراء يضاف إليه، خاصة أن بعض الدول عادة ما تتدخل في تجديد هامش الربح من خلال نسبة مئوية من سعر أو تكلفة الشراء تضاف إليه، ويتم البيع بموجبها.
- أن يكون المال من ذوات الأمثال، وهو أحد شروط جواز المرابحة على وجه الإطلاق، بمعنى أن يكون له مثيلا كالملكيات، الموازين والعدديات.
- أن يكون البيع للسلعة عرضا مقابل نقود مثال، ولا يجب أن يكون الثمن في العقد مقابلا بجنسه، أي لا يصح بيع النقود مرابحة، ولا يجوز بيع السلعة بثمنها أي تمرا بتمر، أو قمحا بقمح.
- أن يكون العقد صحيحا، فلا يجب أن يكون الثمن في العقد الأول مقابلا لجنسه من أموال الربا، مثال فإذا ما كان العقد الأول فاسدا كانت عملية المرابحة غير جائزة، لأنها تقوم على الثمن الأول مع زيادة الربح، ومن هنا فإن بيع المرابحة مرتبط بالعقد الأول، ومن ثم يتعين أن يكون صحيح

---

[1] موسى مبارك خالد ، **صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة سكيكدة ، ص130.

- أن يكون المبيع أو البضاعة موجودة عند البائع عند عقد البيع، أي أن يكون حائزا للسلعة ومالكا لها ويقدر على تسليمها للمشتري، لأن عقد بيع المرابحة يقوم على البيع الحاضر، وتستخدم البنوك الإسلامية عمليات بيع المرابحة كأسلوب هام من أساليب توظيف الأموال المتجمعة لديها.

ثانيا: الإستصناع

❖ **تعريفه**

هو طلب الصنعة، واصطلاحا هو أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له على أن تكون الموارد عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين، ويتم الإستصناع في البنوك الإسلامية لتمويل مشروع معين تمويلا كاملا بواسطة التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ محدد ومواصفات محددة وفي تاريخ معين ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه البنك وما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول إلى البنك[1].

إذن الإستصناع المصرفي هو دخول البنك في وساطة بين طالب الصيغة والصانع (المقاول) لتمويل صناعة سلع أو إنشاء أصل معين بمواصفات محددة.

كما يعرف الإستصناع بأنه صيغة من صيغ تمويل إنتاج السلع في مرحلة ما قبل التسليم، أو مرحلة الإنتاج، أي بمعنى تمويل عملية إنتاج السلعة ذاتها.

❖ **شروط الإستصناع**.

للإستصناع مجموعة من الشروط، نذكر منها:

- أن يكون المعقود عليه معلوما ببيان الجنس والنوع والقدر وفق المواصفات المطلوبة والمتفق عليها بين الصانع والمستصنع.
- لا يشترط في بيع الإستصناع أن يكون المستصنع هو الذي يقوم بنفسه فعلا بضاعة السلعة التي التزم ببيعها وتسليمها في موعد مستقبلي معنى ذلك أنه يستطيع أن يعهد بأمر صناعتها لشخص آخر بعقد إستصناع

[1] دراسة حالة البنك الاسلامي للتنمية، **الصيغ التمويلية الاسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي**، ص 17.

آخر نذكر فيه نفس أوصاف السلعة وموعد تسليمها الأمر الذي يمكن المصرف الإسلامي اتخاذ أسلوب الإستصناع الموازي، فيكون المصرف مستصنعا في عقد مع زبونه ومستصنعا في عقد مع زبونه، ومستصنعا في عقد آخر مع الصانع الفعلي، ويكون كسبه هو الفرق بين الثمنين.

- أن يكون الإستصناع مما يجري به التعامل ولا يتنافى مع الشريعة الإسلامية، وأن تكون الموارد الداخلية في التصنيع والعمل من الصانع.

ثالثا: السلم.

❖ **تعريفه.**

بيع السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، أي أن البضاعة المشتراة بين في الذمة وليست موجودة أمام المشتري ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلا للبائع.

ومنه فعقد السلم أو السلف على عكس بيع الأجل، ولا خلاف بين الفقهاء على جواز بيع السلم على أن تحدد مواصفات السلعة المسلم فيها بدقة، وكما هو معروف في السوق، ويكون كل من السعر والأجل معلوم للطرفين[1].

❖ **شروط السلم.**

إتفق الفقهاء على شروط عامة لعقد السلم واختلفوا في تفاصيل هذه الشروط، فبالإضافة إلى أهلية العاقدين نوجز أهم الشروط فيما يلي:

- الشروط المتعلقة برأس مال السلم.

-قبض أرس المال أو الثمن في مجلس العقد قبل التفرق.

-أن يكون أرس المال أو الثمن معلوما للطرفين، وال يجوز تركه معلقا.

-يجوز أن يكون أرس المال عينا أو نقدا أو حتى منفعة.

- الشروط المتعلقة بالأجل.

-أن يكون الأجل معلوما باتفاق المذاهب، منعا للجهالة المفضية إلى النزاع.

-أجال التسليم بالنسبة إلى المسلم فيه، لأن هذا ما يميز السلم عن غيره من البيوع.

- الشروط المتعلقة بالمسلم فيه.

-أن يكون المسلم فيه دينا في الذمة بحسب صفات مشروطة في الاتفاق، أي ليس قيميا بل مثليا.

[1] معطى لبنى، **أساليب وصيغ التمويل الاسلامي للمشاريع المصغرة**، مجلة المالية والاسواق، مستغانم، ص 343.

-أن يكون المسلم فيه معلوما من حيث المقدار عددا أو كيال أو وزنا ويجب أن يكون تقديره بمقياس متعارف عليه بين أهل البلد.

- أن يكون المسلم فيه مقدورا على تسليمه.

رابعا: التمويل بالإيجارة: من التصرفات التي يجريها البنك على عقار عملية الإيجارة وهي ما يقع على الأرض، المبنى المشاد على الأرض أو على مبنى مفروش.

❖ **تعريفها**.

لغة: تعني الأجر والثواب والمكافأة والعوض، وهي إسم للأجرة تعني الجزاء على العمل والعوض عن المنفعة.

اصطلاحا: تعني تمليك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن الاستخدام أو الانتفاع بأصل من الأصول الثابتة فهي لا تهدف إلى تمليك الأصل للمستأجر والانتفاع منه أو به مقابل أداء قيامه الإيجار المتفق عليه محددة، يعود الأصل بعدها إلى المالك، وهكذا يتضح بأن الإيجارة تتكون من طرفين مالك الأصل وهو المؤجر، ومستخدم الأصل أو المنتفع منه أو به وهو المستأجر.

ونستطيع أن نعرف الإيجارة كذلك بأنها الإيجار الذي يدفع مقابل الأصل المؤجر، أي المقابل أو الثمن مقابل المنفعة التي يحصل عليها المستأجر من الأصل طيلة فترة إستئجاره أو إستخدامه[1].

❖ **شروطها**.

يجب أن تتوفر الشروط التالية حتى يتمكن البنك الإسلامي من التعامل:

-أنها تمثل المقابل أو الثمن الذي يتم دفعه للحصول على منفعة السلعة المؤجرة، وهذا يجعلها تختلف عن البيع الذي يتم للسلعة، وكذلك فإنه يختلف عن الإعارة التي ال يوجد ثمن أو مقابل لها.

-ينبغي أن تكون المنفعة التي يتم الحصول عليها من خلال إستئجار الأصل مشروعة، و ألا تقع ضمن دائرة ما هو حرام، وألا تكون من الأصناف الربوية.

-أن تكون المنفعة معلومة، ويمكن الحصول عليها ومحددة حتى لا يثير عدم العلم أو التحديد لها خالف أو نزاع بخصوصها.

[1] سيف هشام، صبح فخري، مرجع سابق، ص 22.

-أن تكون الأجرة، أي المقابل لخدمة الأصل المستأجر محددة ومعروفة مسبقا ومنتفعا عليها وبشكل لا يثير خالف ونزاع حولها.

-ينبغي عدم ضمان العين المستأجرة من الهلاك، لأنها تعتبر أمانة لدى المستأجر إلا في حالة ثبوت إهمال أو تقصير أو تعدي.

-أن تكون مدة الإيجارة محددة.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تحديد الإطار النظري للبنوك الإسلامية و للتمويل الإسلامي و قد خلصنا من خلال ما تقدم إلى أن البنوك الإسلامية وقيامها بعملية التمويل تعتبر إطار شامل من الأنماط و النماذج و الصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية ، كما يحتل التمويل مكانة جيدة في النظام الاقتصادي الاسلامي نظرا إلى روافده المتعددة و التي من خلالها يشعر الفرد في المجتمع الاسلامي بالراحة و الطمأنينة و الرفاهية الاقتصادية بغض النظر عن المستوى المالي لكل فرد من أفراد المجتمع ، و تتجلى هذه الحقيقة حيث نعرف أن التمويل في الإسلام تحكمه مجموعة مبادئ هي التي تكشف الستار عن ملامح الاطار العام الذي يجب أن يلج فيه التمويل من أجل أن يكون مقبولا شرعا ، بالإضافة إلى أن صيغ التمويل الاسلامية المختلفة قائمة على مبدأ الربح و الخسارة ، أي أن صاحب المال أو الممول تكون له نسبة من الربح المحقق ، و في التمويل الربوي يستحق الممول زيادة ثابتة تسمى الفائدة ، و تعتبر قاعدة الغرم بالغنم في التمويل الاسلامي أمر لابد منه لجعل العدالة تطفو على سطح المعاملات المالية الاسلامية من خلال اشتراك الممول و الممول له في الغنم و المغرم أي في الربح و الخسارة ، و هما النتيجة الحتمية لأي مشروع.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد

ربما نكون قد ألمينا في الفصل السابق من الدراسة وأشرنا إلى أهم المعلومات حول التمويل والتمويل الإسلامي إضافة إلى البنوك الإسلامية وأهم ما يتعلق بها من جوانب قانونية وتنظيمه وجملة الخدمات المصرفية المقدمة لديها كما أشرنا إلى أهم الصيغ التمويلية الممكن اعتمادها في الأنشطة التمويلية الإسلامية وآلية تطبيقها في البنوك الإسلامية.

وبمحاولة منا وبناء ما قدمناه في الفصل النظري خصصنا هذا الفصل هدفا من إجراء دراسة تطبيقية على العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، وإذا قلنا العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر فماذا يعني ذلك وما يتضمنه من مؤسسات ذات نشاطات معتبرة نسبيا في هذا المجال، وقد اعتمدنا في الدراسة على بنك السلام –الجزائر، وسارت هاته الدراسة في خطوتين تضمن الأول منها أساسيات حول بنك السلام الجزائر أما الثاني فخص لدراسة تحليلية وتقويمية للصيغ التمويلية المعتمدة في هذا البنك، وسنحاول. وقد عرضنا هذا الفصل في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التعريف ببنك السلام –الجزائر–

المبحث الثاني: اتجاهات التمويل ببنك السلام الجزائر

المبحث الأول: التعريف ببنك السلام –الجزائر–

قصد إسقاط الدراسة على الجانب التطبيقي، قمنا باختيار بنك السلام –الجزائر–الذي يعتبر نموذج ناجح يقتدي به في مجال الصيرفة الإسلامية، بحيث تمكنا من خلاله انعكاس صورة المصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية إضافة إلى انه يحتوي بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات والتقارير المالية عبر مواقعه الالكترونية.

المطلب الأول: التعريف ببنك السلام.

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمختلف الجوانب التي تتعلق ببنك السلام –الجزائر–من نشأة وتعريف إضافة إلى خصائصه وما يميزه عن غيره من البنوك الأخرى وأهم أهدافه الاستراتيجية.

أولا: بنك السلام –الجزائر-

بنك السلام –الجزائر– هو بنك شامل يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهو ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر وذلك في سبتمبر ،2008ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ،69حيث يعمل وفق استراتيجية مبتكرة ، حيث يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد70.

مهمة المصرف: اعتماد ارفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

- ✓ **رؤية الصرف:** الريادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهينة الشرعية للمصرف.
- ✓ **قيم المصرف**: وتتمثل في:
- ✓ **التميز:** "إننا في مصرف السالم الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية وفردية نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما نقوم به من أ عمال، فذلك يعد دافعا لتحقيق أهدافنا."
- ✓ **الالتزام:** "هو شعور بالمسؤولية على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل متعاملينا وزملائنا"
- ✓ التواصل: "لقد جعلنا من التواصل الداخلي الخارجي أهم أولوياتنا لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا."

ثانيا: نشأة بنك السلام.

أسس بنك السلام الجزائري في 08جوان، 2006وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في 10سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه في 20أكتوبر 2008ب رأسمال مكتتب ومدفوع قدره 2,7مليار دينار جزائري ليصبح بذلك من أكبر المصارف في شمال إفريقيا، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من بنوك السلام في البلدان العربية والإسلامية بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقرراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي تتمتع به الجزائر مقارنة بالدول العربية72.

بدأ بنك السلام –الجزائر–مزاولة نشاطه ب رأسمال قدر ب 2,7مليار دينار جزائري سنة، 2009أما مجموع أصول المصرف فتقدر ب 207.575.40ألف دينار جزائري سنة 2010وذلك بهدف تلبية متطلبات العملاء من خلال دعم احتياجات السوق في مجال الاستغلال والاستثمار والادخار، وذلك عن طريق تقديم منتجات مصرفية عالمية ومطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، فمنذ مزاولة نشاطه سجلت نتائج في تطور مستمر73.

ثالثا: خصائص مصرف السلام–الجزائر–

يعتبر بنك السلام بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا و عطاء، و يتميز بجملة من الخصائص المتوافقة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الخصائص 74في:

1.بنك مشاركة: يعتمد بنك السلام على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ضمن ما يعرف بالنظام المشاركة، ويقوم هذا المصرف باحترام الأحكام الشرعية سواء ما تعلق منها بالأنشطة مصرفية واستثمارية والتمويلية، أو ما تعلق منها بعلاقة المودعين والممولين.

2.مصرف ينشط في بيئة مصرفية تقليدية: ينشط بنك السلام في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوية مخالفة لمبادئه وقيمه و التي أنشئ على ضوئها المتمثلة في التقيد بكل ما شرعه الدين الإسلامي الحنيف في مجال المعاملات المصرفية، وباعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي المخالف لأحكام الشريعة، فإن هذا المصرف يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي.

3.**بنك شامل:** يعد بنك السلام بنكا شاملاً لكونه يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وكل هذا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

رابعا: أهداف بنك السلام–الجزائر–

لقد تم الاعتماد من قبل مجلس الإدارة على أهداف طموحة للنهوض بخدمات المصرف، بما يحقق رضا العملاء ويدر بالأرباح للمساهمين، حيث تتمحور أهداف بنك السلام فيما يلي:

- ✓ تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة استحداث الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتناسب مع احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع
- ✓ الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضا العملاء بشكل أساسي.
- ✓ تحقيق مستوى ربحية مرض لطموحات مساهمي المصرف.
- ✓ تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء
- ✓ تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري العامل في المصرف ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل
- ✓ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقاً من هوية البنك75.

المطلب الثاني: منتجات والمؤشرات المالية لبنك السلام-الجزائر-

تطرقنا في المطلب السابق إلى تعريف ونشأة بنك السلام، وعليه سنتناول في هذا المطلب إلى أهم المنتجات والمؤشرات المالية التي يعتمد عليها البنك السلام–الجزائر-في منح التمويل

أولا: منتجات مصرف السلام–الجزائر.-

يقترح مصرف السلام مجموعة من منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها لمتعاملين 76 نذكر أهمها:

1.**عمليات التمويل:** مصرف السلام الجزائر يمول مشاريع استثمارية، وكافة احتياجاتك في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل....الخ.
2.**التجارة الخارجية:** مصرف السلام الجزائر، يضمن لك تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون خير حيث يقترح عليك خدمات سريعة وفعالة من: وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

الاستثمار والادخار: هل ترغب في تنمية رأس مالك واستثمار فائض سيولتك؟ هل تريد الاستفادة من أفضل شروط موجودة في السوق؟ مصرف السلام الجزائر يقترح عليك حلول جذابة وآمنة من خلال: اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير بطاقة التوفير، حسابات الاستثمار...الخ.

***4*.الخدمات:** خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر" خدمة " MOBILE BANKING"خدمة " MAIL SWIFT، "بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة"بطاقة السلام فيزا الدولية وغيرها.

ثانيا: المؤشرات المالية لبنك السلام-الجزائر

1- إجمالي الأصول: تعتبر الأصول كمؤشر للفعالية أو القدرة المالية فهي تشير إلى النسبة المئوية للأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين أو كالخصوم أو الديون والجدول التالي يمثل تطور حقوق المساهمين خلال السنوات الأخيرة لبنك السلام من 2014 إلى 2021.

الجدول رقم 1 : تطور إجمالي الأصول في بنك السلام(2014-2021) -مليون دينار جزائري-

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الأصول	36309089	40575702	53103919	85775329	110109059	131018967	162625776	237804350

المصدر: من اعداد الطلبة بناء بنك السلام، التقارير السنوية 2015-2017-2019-2021.

يبين لنا الجدول رقم01 تطور في إجمالي الأصول في الفترة الممتدة من2014-2021 حيث نلاحظ أن بنك السلام سجل ارتفاعا و نموا خلال سنة 2015مقارنة بعام ،2014حيث ارتفعت قيمة إجمالي الأصول من 36309089إلى 40575702مليون دينار جزائري، و استمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2021 قدرت قيمته بمبلغ 237804350مليون دينار جزائري، وهذا ما يبين لنا أن بنك السلام يعمل على رفع في إجمالي أصوله من أجل تعزيز المصرف المالي مما يوفر المرونة و القدرة على التكيف مع متطلبات المستقبلية والقدرة على الاستثمار، و مما لاشك فيه فإن تطور إجمالي الأصول يساهم في تحقيق نتائج سنوية تعكس حجم التمويلات التي يقوم بها البنك ، فالعلاقة طرية بين كل من إجمالي الاصول و حجم التمويلات ، فكلما زاد حجم إجمالي الأصول زادت من ورائه حجم الاستثمارات التي تعد بمثابة توسع في حجم التمويلات.

الشكل رقم 1: أعمدة بيانية تبين تطور إجمالي الأصول. مليون دينار جزائري

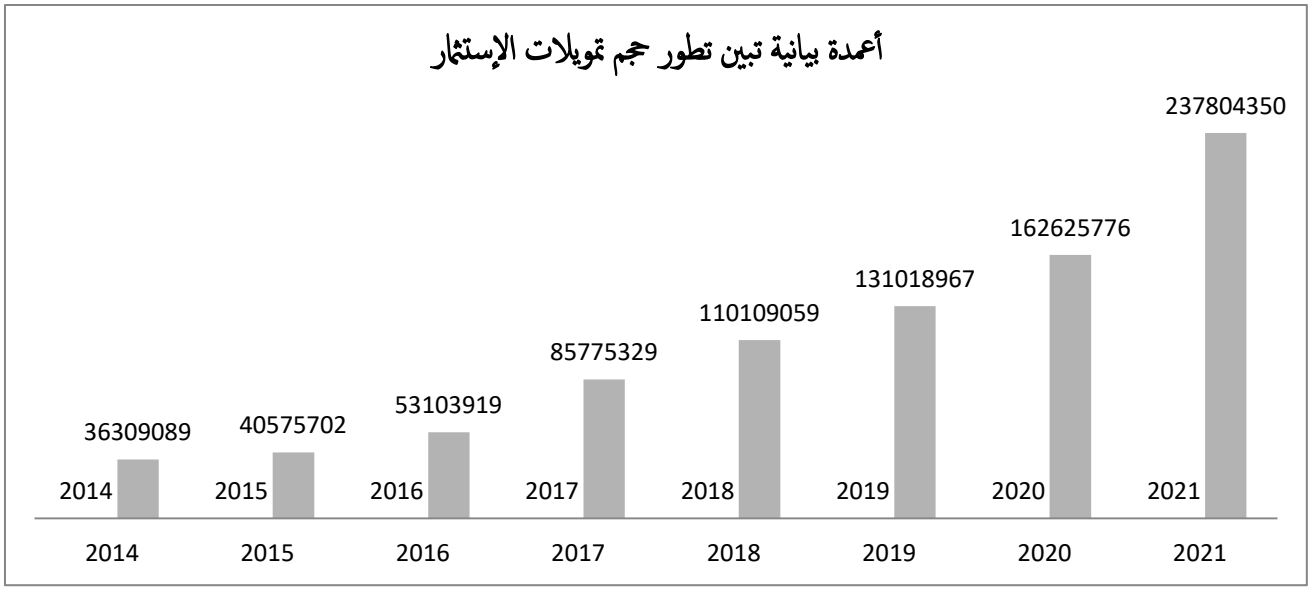

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على الجدول السابق.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ تطور حجم إجمالي الأصول من سنة لأخرى، حيث أنه خلال فترة وجيزة نسبيا في المعاملات المصرفية تضاعف إجمالي الأصول 08 مرات، حيث انتقل سنة 2014 من 36309089 مليون دج إلى 237804350 خلال سنة 2021، وهذا إن دل فإنما يدل على التطور في منح التمويلات الذي يساهم بدوره في تحقيق نتائج ايجابية في ظل تسيير وقرارات رشيدة في منح التمويلات.

2-**حقوق المساهمين** :**تعتبر** حقوق المساهمين جزء من الميزانية العمومية التي تمثل رأس المال المستلم من المستثمرين في مقابل الأسهم (رأس مال المدفوع)، ورأس المال المتبرع به والأرباح المحتجزة، وتمثل حقوق المساهمين حصة الأسهم الحالية المحفوظة في الدفتر من قبل مستثمري الأسهم في الشركة.
الجدول التالي يمثل تطور حقوق المساهمين خلال السنوات الأخيرة لبنك السلام من 2014إلى2021.

الجدول رقم 2: تطور حقوق المساهمين في بنك السلام (2014-2021) (مليون دينار جزائري)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حقوق المساهمين	14000	14301	15381	16563	17305	19012	18750	27000

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على بنك السلام، التقارير السنوية 2015-2017-2019-2021.

يوضح لنا الجدول رقم02 تطور حقوق المساهمين في الفترة الممتدة بين2014-2021 فقد سجل ارتفاع مستمر وملحوظ خلال السنة 2014حيث كانت قيمته 14000مليون دينار جزائري لتصل في سنة 2021 الى ما قيمته 27000مليون دينار جزائري، وهذا ما يوضح زيادة المستثمرين في البنك.

الشكل رقم 2: أعمدة بيانية تبين تطور حقوق المساهمين. **مليون دينار جزائري**

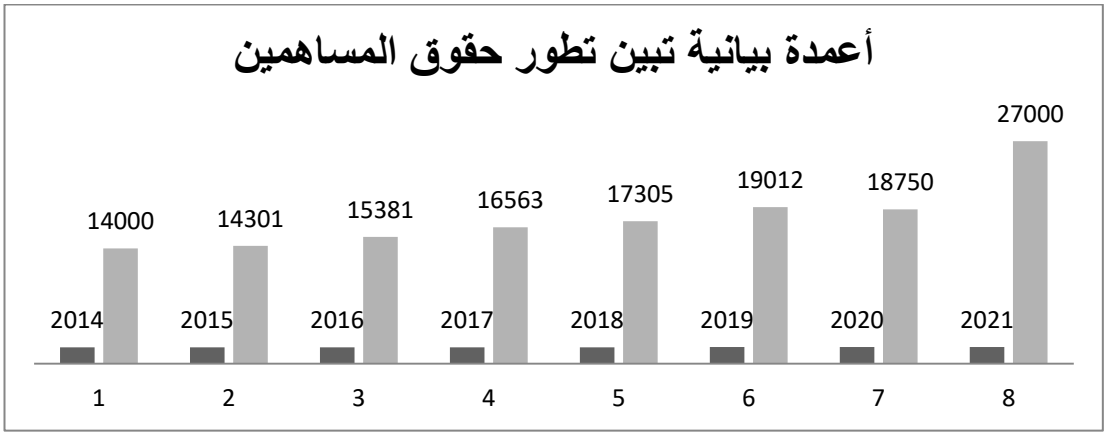

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على التقرير السنوية لبنك السلام الجزائر.

3-**تطور حجم الودائع** :تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك، لذلك تحرص هذه الأخيرة على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط عمليات التعامل من حيث السحب والإيداع. الجدول التالي يوضح تطور حجم الودائع في البنك السلام في الفترة 2014-2021

الجدول رقم 3: تطور إجمالي الودائع في بنك السلام 2014-2019 (مليون دينار جزائري)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم الودائع	19407	23685	34512	64642	85432	103792	129320	195031

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على بنك السلام، التقارير السنوية 2015-2017-2019-2021

يشير الجدول رقم03 إلى نسبة تطور حجم الودائع في مجموعة السلام المصرفية في الفترة الممتدة ما بين 2014- 2021حيث نلاحظ أن ودائع المتعاملين شهدت ارتفاعا سنة 2014بـ 19407مليون دينار جزائري ، واستمرت في ذلك بنسب متقاربة إلى غاية سنة ،2021حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا بلغ 195031مليون دينار جزائري، مقارنة بالسنة الماضية 2020مما يعكس ذلك ثقة المتعاملين في المصرف.

الشكل رقم 3: أعمدة بيانية تبين تطور حجم الودائع. **مليون دينار جزائري**

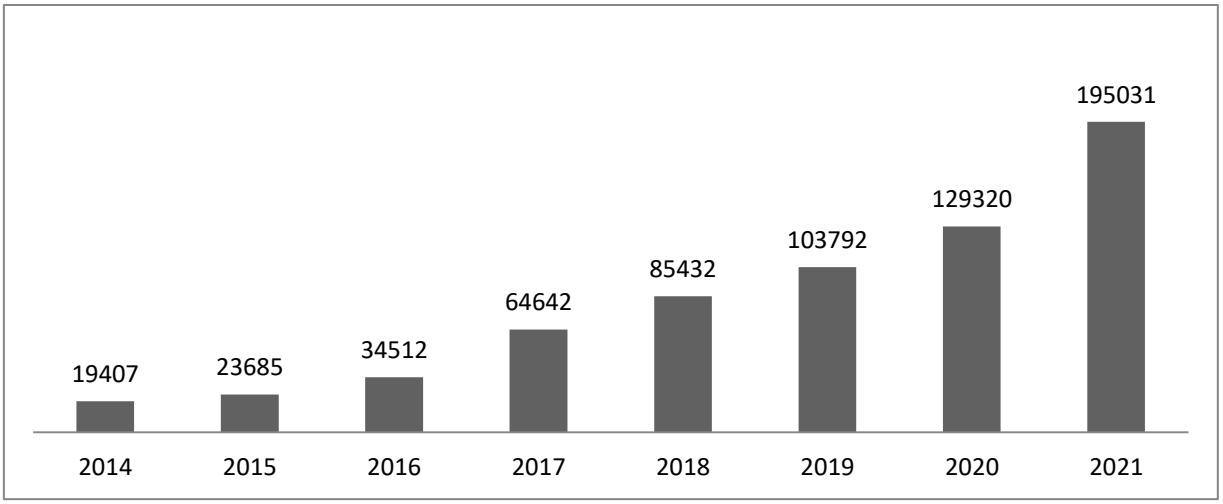

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الجدول السابق.

المبحث الثاني: اتجاهات التمويل ببنك السلام الجزائر

نحاول من خلال دراسة التطبيقية للبحث تقييم نشاط التمويل البنكي لبنك السلام الجزائر بالوقوف على اهم المؤشرات (حسب اشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي، حسب التوزيع الجغرافي، حسب النشاط، حسب أجال التسديد).

المطلب الأول: التمويل من حيث الشكل في بنك السلام الجزائر

تعددت اشكال التمويل باختلاف نشاطات مختلف المتعاملين الاقتصاديين من مؤسسات خاصة ومؤسسات عمومية بالإضافة إلى الأفراد حيث قمنا بدراسة تطور تمويل هؤلاء المتعاملين من طرف بنك السلام الجزائر خلال أربع سنوات من 2018 الى 2021 والنتائج مبينة في الجدول التالي.

الجدول رقم 4: توزيع التمويلات حسب الشكل خلال الفترة 2018-2021 **الاف دينار جزائري**

أشكال التمويل	2021	2020	2019	2018
تمويلات الاستغلال	115 967 825	65 899 106	53 168 392	42 244 302
تمويلات الاستثمار	13 950 009	10 335 272	11 333 094	10 487 621
اجارة اصول منقولة	10 596 714	7 950 806	9 006 385	7 173 303
اجارة عقارية	2 796 509	4 793 510	5 081 941	4 030 784
حسابات جارية مدينة	257 399	40 501	209 146	47 769
صافي تمويل المؤسسات الخاصة	**139 190 581**	**85 380 506**	**75 826 463**	**61 544 054**
اجارة اصول منقولة	9368	14352	8696	2549
صافي تمويل المؤسسات العمومية	**9368**	**14352**	**8696**	**2549**
تمويلات عقارية	5 493 417	3 668 972	3 029 808	2 246 893
تمويلات استهلاكية	9 028 744	12 780 950	16 742 640	11 587 952
صافي تمويل الأفراد	**14 522 161**	**16 449 922**	**19 772 448**	**13 834 845**
صافي التمويلات حسب الشكل	**153 722 111**	**101 844 780**	**95 607 607**	**75 381 448**

المصدر: التقارير السنوية لبنك السلام من 2018 الى2021

من خلال الجدول أعلاه ، نلاحظ تطور التمويلات حسب الشكل من سنة لأخرى ، حيث خلال العام 2018 بلغ صافي التمويلات ما مقدره 448 381 75 مليون دينار جزائري ، ليرتفع خلال سنة 2019 ليبلغ 607 607 95 مليون دج ، في سنة 2020 بلغ 780 844 101 مليون دج ، ليصل سنة 2021 إلى ما يقارب 111 722 153 مليون دج ، وبتحليل هذا الجدول حسب كل شكل من أشكال التمويل نلاحظ أن تمويل المؤسسات الخاصة في تطور ملحوظ و مستمر ، فمن 054 544 61 مليون دج في سنة 2018 ليصل في سنة 2021 إلى 581 190 139مليون دج ، و بما أن صافي تمويل المؤسسات الخاصة يتكون من تمويل الاستغلال ، تمويل الاستثمار، اجارة اصول منقولة ، اجارة عقارية بالإضافة إلى حسابات جارية مدينة ، فمن خلال الجدول أعلاه فإن كل من التمويلات السالفة الذكر في تطور من سنة إلى أخرى على العموم ، عدا الحسابات الجارية المدينة فإنها تشهد تذبذب من سنة لأخرى ، أما بخصوص صافي تمويلات المؤسسات العمومية فإنها عرفت توسع ملحوظ من سنة 2018 إلى سنة 2019،وكذا 2020 ، إلا أنها شهدت تراجع خلال سنة 2021 .

أما بخصوص صافي تمويلات الأفراد فإنها شهدت تطور من سنة 2018 على سنة 2019، لتتراجع سنة 2020 وتواصل الرجوع سنة 2021 بانخفاض يمكن اعتباره طفيف.

وعلى العموم فإن التمويلات حسب الشكل تعرف تطور مرتفع من سنة إلى أخرى وهذا ما يوضحه الجدول ادناه حسب النسب.

الشكل رقم 4: النسب المئوية لتوزيع التمويلات في بنك السلام حسب المتعامل الاقتصادي خلال الفترة 2018-2021

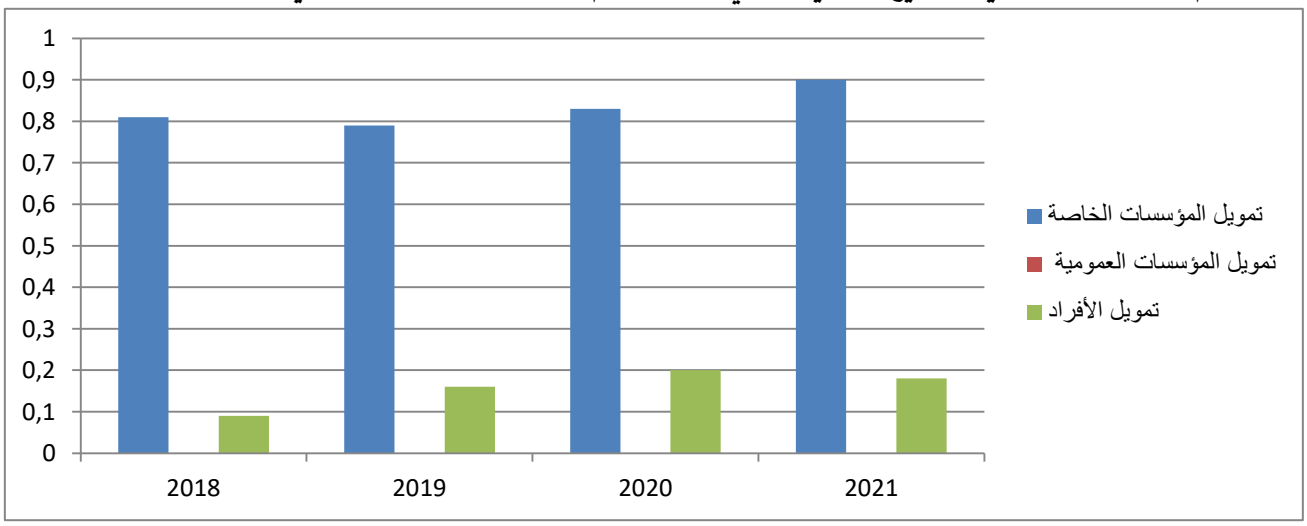

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

ومن خلال الأعمدة البيانية يتبين بوضوح تطور التمويل من طرف بنك السلام بالنسبة للمؤسسات الخاصة بنسبة كبيرة، وصلت في 2021 إلى 90 % من إجمالي التمويل في حين تمويل المؤسسات العمومية ضئيل جدا يكاد لا يذكر مقارنة بتمويل المؤسسات الخاصة والافراد التي هي الاخرى تشهد تطور من عام لأخر.

وعليه نلاحظ أن لبنك السلام الجزائر يعتمد في منح التمويلات على المؤسسات الخاصة بنسبة كبيرة مقارنة بالأفراد والمؤسسات العمومية.

المطلب الثاني: التمويل حسب التوزيع الجغرافي

1 – التمويل حسب التوزيع الجغرافي:

ان جميع الزبائن الحاصلين على التمويلات المباشرة هم أشخاص طبيعيون أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري و اقامتهم أو مقرهم في الجزائر.

تتوزع التمويلات الممنوحة للعملاء على المناطق الجغرافية للجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الجدول: التمويلات الممنوحة للعملاء حسب المناطق الجغرافية

الجدول رقم 5: تطور قيمة التمويل حسب التوزيع الجغرافي خلال 2018-2021

الوحدة الاف دينار جزائري

2021					
	منطقة الوسط	**منطقة الشرق**	**منطقة الغرب**	**منطقة الجنوب**	**المجموع**
مجموع السلفيات والحقوق صافية	94 730 776	39 701 618	16 116 429	3 067 087	153 615 910
2020					
	منطقة الوسط	**منطقة الشرق**	**منطقة الغرب**	**منطقة الجنوب**	**المجموع**
مجموع السلفيات والحقوق صافية	65 378 236	24 063 102	9 799 824	2 530 836	101 771 998
2019					
	منطقة الوسط	**منطقة الشرق**	**منطقة الغرب**	**منطقة الجنوب**	**المجموع**
مجموع السلفيات والحقوق صافية	67 831 076	17 297 336	7 616 030	2 838 138	95 582 580
2018					

	منطقة الوسط	منطقة الشرق	منطقة الغرب	منطقة الجنوب	المجموع
مجموع السلفيات والحقوق صافية	55 180 834	11 773 365	7 519 174	866 233	75 339 606

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك السلام للفترة 2018-2021

تشير بيانات الجدول الى ان مجموع النفقات قدر بـ 910 615 153دج خلال سنة 2021 حيث بلغ مجموع السلفيات والحقوق الصافية الخاصة بمنطقة الوسط 776 730 94دج فهو مرتفع مقارنة بالمناطق الاخرى خاصة بمنطقة الجنوب حيث قدرت قيمة السلفية فيها بـ087 067 3دج.

أما بالنسبة لسنة 2020 فقد قدر مجموع النفقات فيها بـ 998 771 101دج بالمقارنة مع قيمتها خلال سنة 2021 فنلاحظ تطورا ايجابيا خلال سنة واحدة بلغ 912 843 51دج وهي قيمة معتبرة في فترة وجيزة. وعليه يمكن القول بأن التمويل حسب التوزيع الجغرافي في تطور من عام لأخر، سواء تعلق الأمر بمنطقة الوسط أو الشرق أو الغرب أو الجنوب.

ومن أجل توضيح ذلك نقوم بإعداد الأعمدة البيانية لمجمل السنوات وكذا مختلف المناطق الجغرافية، وهذا بالاعتماد على الجدول حسب نسبة كل منطقة جغرافية.

الجدول رقم 6: النسب المئوية لتوزيع التمويلات حسب المناطق الجغرافية للفترة 2018-2021

2021					
	منطقة الوسط	**منطقة الشرق**	**منطقة الغرب**	**منطقة الجنوب**	**المجموع**
مجموع السلفيات والحقوق صافية	0.61	0.25	0.10	0.01	1
2020					
	منطقة الوسط	**منطقة الشرق**	**منطقة الغرب**	**منطقة الجنوب**	**المجموع**
مجموع السلفيات والحقوق صافية	0.64	0.23	0.09	0.02	1
2019					
	منطقة الوسط	**منطقة الشرق**	**منطقة الغرب**	**منطقة الجنوب**	**المجموع**
مجموع السلفيات والحقوق صافية	0.70	0.18	0.07	0.02	1
2018					
	منطقة الوسط	**منطقة الشرق**	**منطقة الغرب**	**منطقة الجنوب**	**المجموع**
مجموع السلفيات والحقوق صافية	0.73	0.15	0.09	0.01	75 339 606

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

الشكل رقم 5: النسب المئوية لتوزيع التمويلات في بنك السلام حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2018-2021

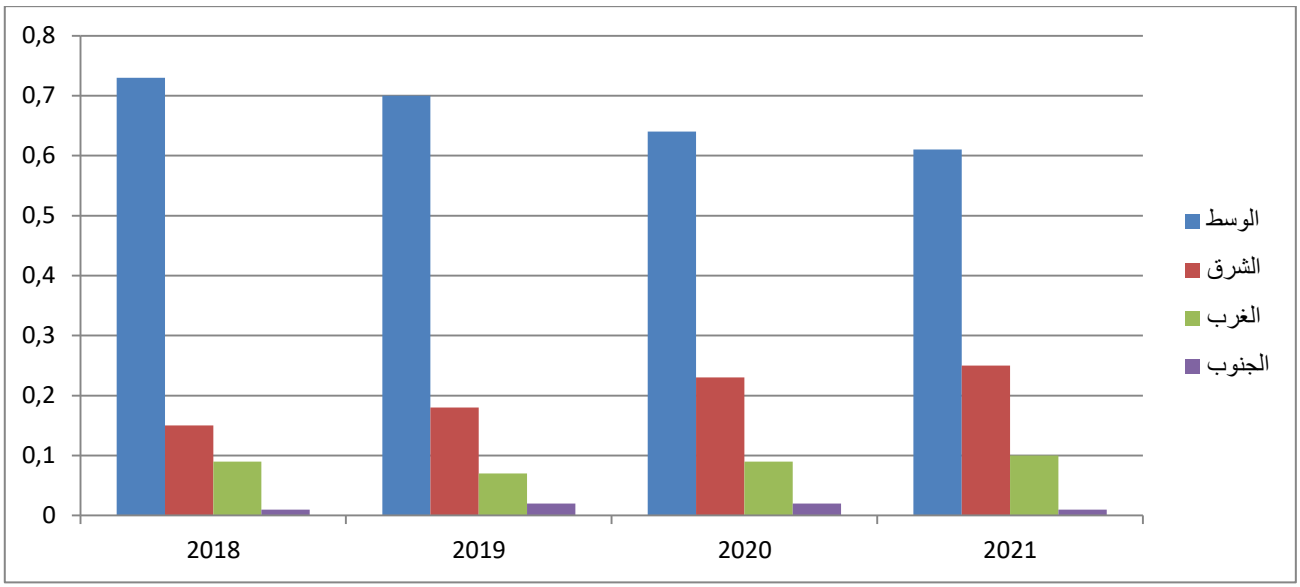

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الأعمدة البيانية المبينة أعلاه، نلاحظ تطور من عام لأخر في منح التمويلات من طرف بنك السلام من منطقة لأخرى، كما نلاحظ أن منطقة الوسط ذات نسبة عالية في منح التمويلات مقارنة بالمناطق الأخرى.

المطلب الثالث: التمويل حسب أجال التسديد

يخضع تمويل الزبائن لاختبارات دورية لنقص القيمة حسب المبادئ المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والنظام رقم 03-14 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المكونات عليها.

الجدول رقم 7: تطور قيمة التمويل حسب أجال التسديد لبنك السلام الجزائر خلال2018-2021.

الوحدة الاف دينار

الأجل المتبقي	2021	2020	2019	2018
أقل من سنة	131 174 389	79 303 859	66 964 543	52 848 842
بين سنة وسنتين	14 171 492	12 826 069	12 639 130	9 573 293
بين 2 و 3 سنوات	6 063 324	7 447 198	9 692 029	6 966 896
بين 3 و 4 سنوات	2 278 960	2 593 505	5 419 169	4 705 893
بين 4 و 5 سنوات	895 349	517 732	1 578 693	1 997 798
أكثر من 5 سنوات	3 509 651	2 789 450	2 292 194	1 735 270
مجموع تمويل الزبائن الصافي	**153 615 910**	**101 771 998**	**95 582 580**	**75 339 606**

المصدر: التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر للفترة 2018-2021.

نلاحظ من خلال الجدول ان بنك السلام يتوسع في منح التمويلات القصيرة الأجل الاقل من سنة، في حين تنخفض التمويلات الممنوحة كلما كانت الفترة أطول، وعليه فإن سياسة البنك في منح التمويلات تعتمد بدرجة كبيرة عن القصيرة الأمد والتي لا تتعدى السنة.

الشكل رقم 6: تطور قيمة التمويل حسب أجال التسديد لبنك السلام الجزائر خلال2018-2021.

الوحدة الاف دينار جزائري.

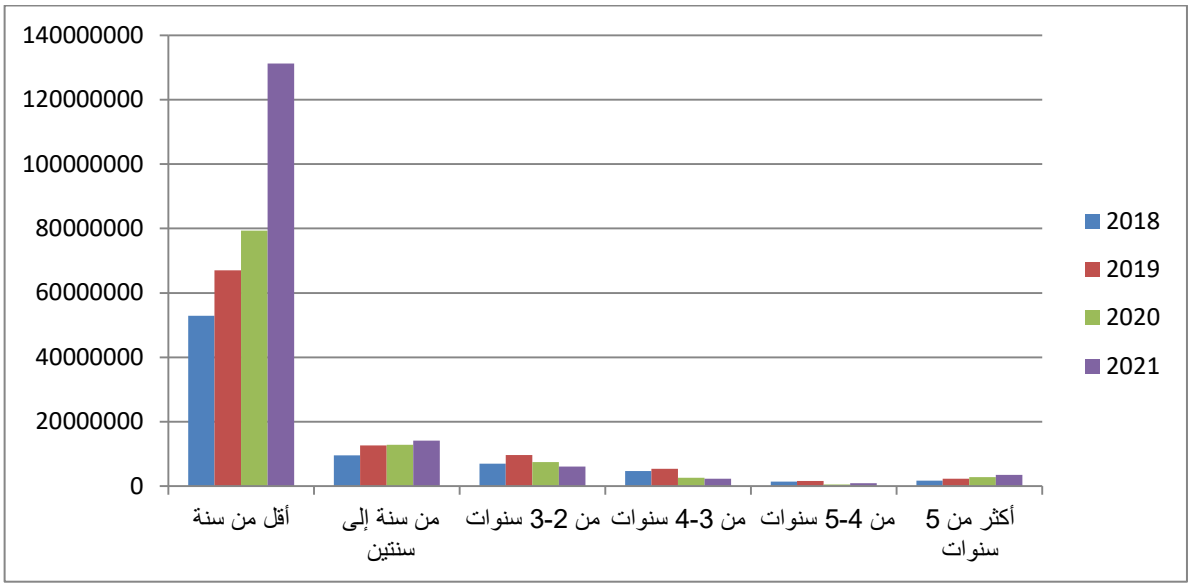

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

يشير الشكل السابق الى أن هناك تباين في قيم المدة المتبقية في مصرف السلام الجزائر بحيث أن التمويلات القصيرة الأقل من سنة هي الأكثر طلبا، مقارنة بالتمويل المتوسط والطويل الاجل، حيث يعتمد بنك السلام الجزائر على التمويل القصير الاجل مثل المرابحة بدرجة كبيرة جدا مقارنة بالتمويلين متوسط وطويل الاجل كالمشاركة والمضاربة، بالرغم من أن التمويلات قصيرة الاجل لا تخدم الغايات التنموية للمصارف الإسلامية عكس التمويلات المتوسطة والطويلة التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

من الدراسة التطبيقي ودراسة الاتجاهات التمويلية لبنك السلام حسب: الشكل، والتوزيع الجغرافي بالإضافة إلى مدة الاستحقاق، تم ملاحظة أن بنك السلام الجزائر يتوسع في منح التمويلات حسب الشكل للمؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العمومية والأفراد اللذان ينخفض فيهما التمويل بشكل كبير، خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات العمومية.

أما فيما يخص التمويل حسب التوزيع الجغرافي فإن البنك يعتمد بدرجة كبيرة في التمويل على مناطق الوسط التي تهيمن على مجمل التمويلات تليها منطقة الشرق فالغرب ثم الجنوب بنسبة ضئيلة جدا تكاد لا تذكر.

أما فيما يخص حسب مدة الاستحقاق فيعتمد البنك في منح التمويلات على المدة القصيرة التي لا تتعدى السنة مقارنة بالمدة المتوسطة والطويلة.

الخاتمة

الخاتمة

بعد استعراض الجانب النظري من الدراسة من خلال استعراض مفهوم البنوك الاسلامية و تطورها إضافة إلى أهدافها و خصائصها من خلال القواعد و الضوابط المنظمة للبنوك الاسلامية ، تطرقنا إلى التمويل في البنوك الاسلامية و أهدافه وصولا للصيغ المعتمدة من طرف البنوك الاسلامية في التمويل ، أما من ناحية الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة تطبيقية لبنك السلام الجزائر من خلال التعريف به و أهم منتجاته و مؤشراته المالية ، و في دراسة تحليلية لاتجاهات التمويل لبنك السلام من تمويل المؤسسات الخاصة ، المؤسسات العمومية إلى الافراد و دراسة تطور حجم التمويل من سنة لأخرى ، إضافة إلى توزيع التمويلات سواء من خلال المناطق الجغرافية – شرق ، وسط، غرب و جنوب ، وكذلك اعتماد أجال التسديد في تأثيره على حجم التمويلات ، و انطلاقا من التساؤل الرئيسي المبني على اساس ما هي اتجاهات بنك السلام في عملية التمويل ؟ كيف تتوزع التمويلات في بنك السلام؟ وهذا التساؤل الأساس المبني على التساؤلات الفرعية من كيف يتجه بنك السلام في تمويلاته بين المتعاملين الاقتصاديين ؟،كيف يتجه بنك السلام في تمويلاته بين المناطق الجغرافية في الجزائر ؟،كيف يتجه بنك السلام إلى التمويل قصير أو متوسط أو طويل؟

أولا: نتائج الدراسة

سمحت لنا عملية اختبار مختلف الفرضيات كإجابات أولية على إشكالية بحثنا هذا، التوصل الى النتائج نقدمها بشكل نختبر فيه صحة تلك الفرضيات المقدمة:

- شهدت البنوك الإسلامية تطورات كبيرة في البيئة المصرفية لما تمنحه من خيارات تتماشى مع معتقدات المجتمعات المسلمة فيما يخص التعاملات المالية والبعد عن الربا؛
- تعتمد البنوك الإسلامية في عملية التمويل على العديد من الصيغ التي تتماشى مع خصوصية المجتمعات المسلمة ويتيح لطالب التمويل اختيار الصيغة المناسبة؛
- بنك السلام الجزائر يلعب دورا متزايد الاهمية في النشاط الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال التنوع في توزيع التمويلات بين القطاع العام والخاص، والتي تختلف في اجال استحقاقها بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل.
- بنك السلام الجزائر يلبي طلبات مختلف الاعوان الاقتصاديين عبر مختلف مناطق البلد وهذا بالنظر الى التوزيع الجغرافي للتمويلات، ولو كانت بنسب مختلفة ويظهر ذلك من خلال التوسع في فتح وكالات عبر مختلف مناطق البلد.

- جواز التعامل واستخدام المشاركة والمضاربة من الناحية الشرعية، مما يزيد من اقبال وتفاعل المجتمع مع هذه الصيغ.
- رغم النجاح الذي حققه بنك السلام في طرح باقة واسعه من منتجات تمويلية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية الا ان حصته السوقية لا زالت ضعيفة مقارنه بمؤشرات الصناعة البنكية الكلية للجزائر.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات.

بناء على نتائج المتوصل اليها من خلال هذا البحث وامام ما أثبته التقييم الواقعي لنشاط البنك يمكن تقديم مجموعه من التوصيات:

- تسهيل عمل البنوك الإسلامية، من خلال سن قوانين تراعي الجوانب المميزة لها؛
- العمل على نشر استخدام صيغ التمويل الإسلامية على مختلف المؤسسات البنكية؛
- ضرورة مراعاة مبادئ عمل البنوك الإسلامية وأهدافها حتى لا يكون ظلم أو عرقلة لنشاطها وذلك من خلال توفير مناخ وبيئة مناسبة لها؛
- ضرورة توسع بنك السلم الجزائر في مختلف مناطق البلد وفتح وكالات له، مما يسمح له بالسيطرة على حصة سوقية أكبر في الصناعة البنكية الجزائرية.

أفاق الدراسة:

يعد موضوع البنوك الإسلامية مجالا خصبا للدراسة وخاصة في الجزائر حيث أضحت السلطات النقدية وفي السنوات الأخيرة تولي اهتماما كبيرا بهذا النوع من البنوك وهي للاعتراف بها ومراعاة خصوصيتها، حيث حاولنا في هذه الدراسة ابراز الاتجاهات التمويلية للبنوك الإسلامية، من خلال اختيار بنك السلام الجزائر، الا أننا أغفلنا جوانب عديدة يمكن أن تكون موضوع للدراسة والبحث مستقبلا نقترح منها ما يلي:

- أن تشمل الدراسة جميع البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر؛
- دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مجال اتجاهات التمويل؛
- دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائري وبنك البركة الجزائري؛

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ونأمل بأن نكون قد تعرضنا بالشكل والمنهجية التي تساهم ولو بشكل بسيط في اظهار الاتجاهات التمويلية للبنوك الإسلامية. وان لم يكن ذلك فحسبنا أننا حاولنا والله من وراء القصد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ. الكتب

1. أحمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية، طبعة 2006،
2. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، جدار للكتاب العالمي للنشر، عمان، طبعة 2007.
3. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة**، جدار للكتاب العالمي للنشر، عمان، طبعة 2007.
4. إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، دون سنة نشر.
5. إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، دون سنة نشر.
6. حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى،2011.
7. صالح بن فهد الشهلوب، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2007.
8. صحراوي مقلاتي، الاجتهاد المصرفي رؤية تكاملية، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد التاسع 2005.
9. عائشة الشرقاوي الملقي، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 2000.
10. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى،2004.
11. عبد الرحمان يسرى، قضايا إسلامية معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2001.
12. محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية (إيتراك للنشر والتوزيع), القاهرة1995 .
13. محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية** (إيتراك للنشر والتوزيع)، القاهرة1995 ، ط1.
14. محمد ابراهيم أبو شادي، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
15. محمد بوجلال، أولويات الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحث غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1988.

16. محمد حربي عريقات وسعدية جمعة عقل، إدارة البنوك الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
17. محمود ابراهيم غسان، الاقتصاد الاسلامي، دار الفكر للنشر، دمشق، الطبعة الثانية 2002، ص 172.
18. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي (بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر ،،2003)

ب. المذكرات:

19. صالح صالحي، الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار أساليب التمويل الاسلامي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.
20. سيف هشام، صباح فخري، صيغ التمويل الاسلامي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دحلب، 2009.
21. موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الازمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة.

ت. التقارير

1. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر سنة 2018.
2. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر سنة 2019.
3. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر سنة 2020.
4. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر سنة 2021.

ث. المتقيات

– بوفليح نبيل، عبدالله الحرتسي حميد، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الجزائر، يومي –06 07 أفريل،2009.